2022

التقرير السنوي

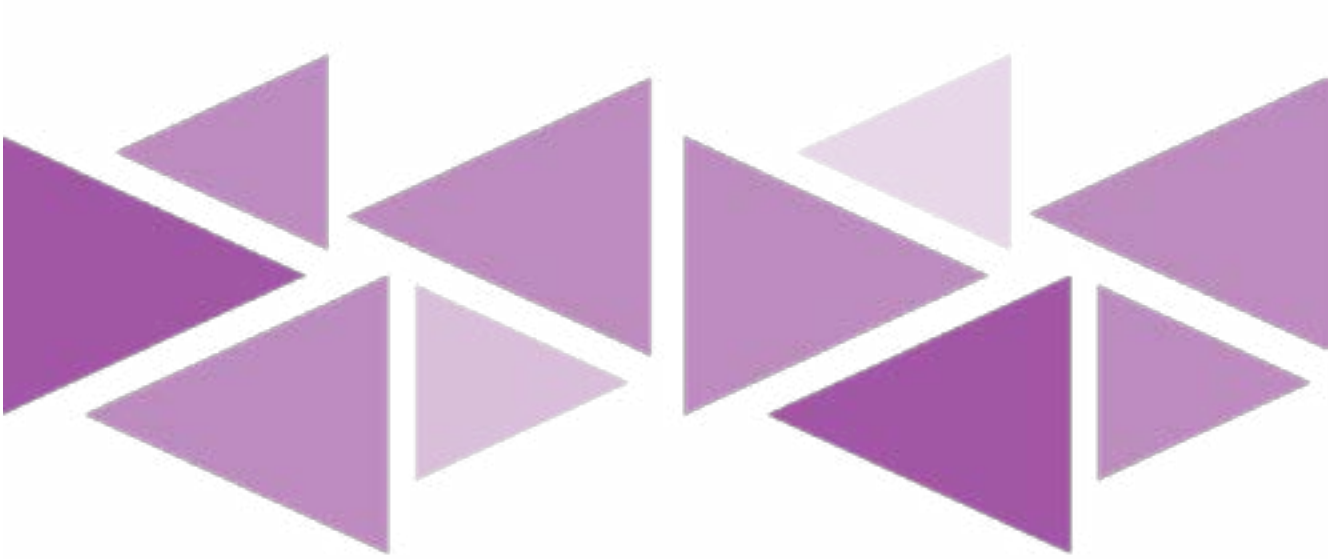

جمعية مصارف لبنان

جمعية مصارف لبنان

التقرير السنوي
2022

المحتويات

المقدمة

بيانات القطاع المصرفي 5
مجلس إدارة جمعيّة مصارف لبنان المنتخب في 29 حزيران 2021 6
الأمانة العامة لجمعيّة مصارف لبنان 7
المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام 2022 8
فئات المصارف العاملة في لبنان في العام 2022 10
اللائحة الرسمية للمؤسّسات المالية في العام 2022 (قرار مصرف لبنان رقم 2023/13520) 12
اللائحة الرسمية لمؤسّسات الوساطة المالية، قرار هيئة الأسواق المالية رقم 37/ تموز 2022 13

تقرير مجلس الإدارة

القسم الأول : التطورات الاقتصادية العامة في العام 2022 14
أولاً - الاقتصاد اللبناني 15
ثانياً - المالية العامة والمديونية العامة 18
ثالثاً - التطورات النقدية 23
رابعاً - المدفوعات الخارجية 32
خامساً - النشاط المصرفي في العام 2022 39

القسم الثاني : تعاميم مصرف لبنان 47
مضمون أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام 2022 والأشهر الأولى من العام 2023 48

المحتويات

القسم الثالث : الموارد البشرية في المصارف اللبنانية 55

أولاً - العاملون في المصارف في لبنان في العام 2022 56

ثانياً - نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2022 61

ثالثاً - نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام 2021 - 2022 64

القسم الرابع : جداول إحصائية 65

المقدمة

بيانات القطاع المصرفي

01 مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان
المنتخب بتاريخ 29 حزيران 2021

الرئيس

الدكتور سليم صفير
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيروت ش.م.ل. (75)

نائب الرئيس

السيد نديم القصار
مدير عام
فرنسبنك ش.م.ل. (1)

أمين السرّ

السيد وليد روفايل
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. (10)

أمين الصندوق

السيد عبد الرزاق عاشور
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
فينيسيا بنك ش.م.ل. (58)

الأعضاء

السيد سعد الأزهري
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (14)

السيد أنطون صحناوي
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. (19)

السيدة ريّا حفار الحسن
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك البحر المتوسط ش.م.ل. (22)

الشيخ غسان عساف
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. (28)

السيد سمعان باسيل
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيبلوس ش.م.ل. (39)

الدكتور جوزف طربيه
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
الإعتماد اللبناني ش.م.ل. (53)

السيد سمير حنا
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك عوده ش.م.ل. (56)

الدكتور تنال الصبّاح
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. (63)

( ) رقم المصرف على الائحة الرسمية الصادرة عن مصرف لبنان.

02 جمعية مصارف لبنان
تأسّست عام 1959

الأمـــانـــة العـــامة

الأمين العام
الدكتور فادي خلف

مدير الشؤون المالية والإدارية
السيد كرم يارد

مدير الدراسات والإحصاء
الدكتور الياس الأشقر

جمعية مصارف لبنان

العنوان: بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية

الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان

ص.ب.: 976 بيروت – لبنان

هاتف : 970500 (1) (961+)

فاكس: 970501 (1) (961+)

الموقع الإلكتروني: www.abl.org.lb

المعهد العالي للدراسات المصرفية

المدير: الدكتور وليد يازجي

العنوان: بيروت، شارع هوفلين

حرم العلوم الإجتماعية/جامعة القديس يوسف

هاتف: 204739 (1) (961+)

فاكس: 204738 (1) (961+)

البريد الإلكتروني: iseb@usj.edu.lb

الموقع الإلكتروني: www.usj.edu.lb

03 المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام 2022

أ- الأعضاء العاملون

1	(1)	فرنسبنك ش.م.ل.
2	(3)	بنك مصر لبنان ش.م.ل.
3	(5)	البنك العربي ش.م.ع.
4	(9)	مصرف الرافدين
5	(10)	البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
6	(11)	البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
7	(14)	بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
8	(16)	بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
9	(19)	بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
10	(22)	بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
11	(28)	بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
12	(34)	المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.(*)
13	(36)	بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
14	(39)	بنك بيبلوس ش.م.ل.
15	(41)	مصرف الإسكان ش.م.ل.
16	(43)	بنك التمويل ش.م.ل.
17	(48)	سرادار بنك ش.م.ل.
18	(52)	بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
19	(53)	الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
20	(56)	بنك عوده ش.م.ل.
21	(58)	فينيسيا بنك ش.م.ل.
22	(62)	مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
23	(63)	البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
24	(67)	بنك صادرات ايران (*)
25	(68)	الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
26	(73)	بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
27	(75)	بنك بيروت ش.م.ل.
28	(85)	حبيب بنك ليمتد (**)
29	(90)	البنك العربي الافريقي الدولي
30	(92)	بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
31	(93)	بنك بيمو ش.م.ل..
32	(94)	بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
33	(95)	البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
34	(98)	سيدروس بنك ش.م.ل.
35	(101)	بنك الموارد ش.م.ل.
36	(103)	الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
37	(104)	بنك الاعتماد المتّحد ش.م.ل.
38	(105)	بنك المدينة ش.م.ل.
39	(108)	فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
40	(109)	بنك البركة ش.م.ل.
41	(110)	بنك مياب ش.م.ل.
42	(111)	بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
43	(113)	بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل.
44	(114)	بنك الاعتماد اللبناني للإستثمار ش.م.ل.
45	(115)	سيتي بنك ن.أ.
46	(118)	البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل.
47	(121)	فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
48	(123)	بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
49	(125)	بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي)
50	(126)	البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.
51	(127)	بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.
52	(129)	بنك الاستثمار والتمويل ش.م.ل. (***)
53	(130)	بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
54	(132)	شركة مصرف بغداد (مساهمة خاصة)
55	(133)	بنك سي.أس.سي. ش.م.ل
56	(135)	بنك انتركونتننتال لبنان للإستثمار ش.م.ل
57	(136)	بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية)
58	(137)	سيدروس إنفست بنك ش.م.ل.
59	(139)	لي بنك ش.م.ل (ليفنت إنفستمنت بنك)
60	(141)	بنك الإستثمار ش.م.ع. (شركة مساهمة عامة)
61	(142)	لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل.

ب – الأعضاء غير العاملين

(مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية)

1- Access Bank PLC
2- إينتيزا سانباولو س.ب.أ
3- جي.بي. مورغان تشيز بنك ن.أ.

ملاحظات وتعديلات :

1- الرقم بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.
2- شطب مكتب التمثيل "Standard Chartered Bank" بموجب علم وخبر رقم 3307، تاريخ 2022/11/23 (ج.ر. عدد 2023/2).

(*) تعليق العضوية في جمعية مصارف لبنان منذ العام 2014.

(**) قرّرت شركة حبيب بنك ليمتد إقفال الفرع اللبناني العائد للمصرف عن طريق تصفية أعماله – علم وخبر رقم 3230، تاريخ 2021/12/23 (ج.ر. عدد 2022/11).

(***) عُدِّلَ إسم «إف.إف.إي.» ش.م.ل. (مصرف متخصّص) وأصبح «بنك الاستثمار والتمويل ش.م.ل.» بحسب قرار مصرف لبنان رقم 13498 تاريخ 2022/11/17 (ج.ر. عدد 2022/52).

04 فئات المصارف العاملة في لبنان (كما في نهاية 2022)

1- المصارف التجارية

أ- المصارف اللبنانية ش.م.ل. :

1. (1) فرنسبنك ش.م.ل.
2. (10) البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
3. (11) البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
4. (14) بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
5. (16) بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
6. (19) بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
7. (22) بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
8. (28) بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
9. (36) بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
10. (39) بنك بيبلوس ش.م.ل.
11. (48) سرادار بنك ش.م.ل.
12. (52) بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
13. (53) الاعتماد اللبناني ش.م.ل
14. (56) بنك عوده ش.م.ل.
15. (58) فينيسيا بنك ش.م.ل.
16. (63) البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
17. (68) الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
18. (75) بنك بيروت ش.م.ل.
19. (93) بنك بيمو ش.م.ل.
20. (94) بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
21. (95) البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
22. (98) سيدروس بنك ش.م.ل.
23. (101) بنك الموارد ش.م.ل.
24. (103) الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
25. (104) بنك الاعتماد المتّحد ش.م.ل.
26. (105) بنك المدينة ش.م.ل.
27. (108) فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
28. (110) بنك مياب ش.م.ل.
29. (126) البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل. (1)
30. (127) بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.(1)

ب- مصارف لبنانية (ش.م.ل.) ذات مساهمة عربية أكثرية

1. (3) بنك مصر لبنان ش.م.ل.
2. (34) المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.
3. (62) مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
4. (73) بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
5. (92) بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
6. (109) بنك البركة ش.م.ل.(1)
7. (125) بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي) (1)

ج- المصارف العربية

1. (5) البنك العربي ش.م.ع.
2. (9) مصرف الرافدين
3. (90) البنك العربي الافريقي الدولي
4. (132) شركة مصرف بغداد (مساهمة خاصة)
5. (136) بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية)
6. (141) بنك الإستثمار ش.م.ع.

د- المصارف الأجنبية

1. (67) بنك صادرات ايران
2. (85) حبيب بنك ليمتد
3. (115) سيتي بنك ن. أ.

ملاحظة : إن الرقم الموجود بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.
(1) مصارف إسلاميّة

2 – مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل ش.م.ل.

1. (41) مصرف الإسكان ش.م.ل.
2. (43) بنك التمويل ش.م.ل.
3. (111) بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
4. (113) بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل.
5. (114) بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل.
6. (118) البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل.(2)
7. (121) فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
8. (123) بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
9. (129) بنك الاستثمار والتمويل ش.م.ل. (مصرف متخصِّص)
10. (130) بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
11. (133) بنك سي.أس.سي. ش.م.ل.
12. (135) بنك انتركونتنتال لبنان للإستثمار ش.م.ل
13. (137) سيدروس إنفست بنك ش.م.ل.
14. (139) لي بنك ش.م.ل. (ليفنت انفستمنت بنك)
15. (142) لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل.

(2) مصرف ذو مساهمة عربية أكثرية.

05 لائحة المؤسّسات المالية
بحسب قرار مصرف لبنان رقم 13520 بتاريخ 12 كانون الثاني 2023 (ج.ر. عدد 2023/3)

1. (1) المؤسّسة المالية العربية ش.م.ل.
2. (5) الاعتماد التجاري والعقاري ش.م.ل.
3. (6) س.ج.ب.ل. ليزنغ ش.م.ل.1
4. (7) مؤسّسة الاستثمارات المالية ش.م.ل.
5. (8) شركة لبنان المالية ش.م.ل.
6. (9) بيمو سيكيوريتايزيشن ش.م.ل.
7. (10) فيدوس ش.م.ل.
8. (12) شركة ليبانون انفست ش.م.ل.
9. (13) غولف فايننس اند انفستمنت كومباني ش.م.ل.
10. (14) ليبانو فرانسيز فينانس ش.م.ل.
11. (17) شركة أريبا ش.م.ل.
12. (19) FNB Capital ش.م.ل.
13. (23) ب.ل.س. فايننس ش.م.ل.
14. (24) حلاوي انفستمنت تراست ش.م.ل.
15. (26) شركة الاعتماد المالي ش.م.ل.
16. (27) شركة كفالات ش.م.ل.- كفالة قروض المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة.
17. (28) ف.ن.ب. فينانس ش.م.ل.
18. (29) الشركة اللبنانية للفاكتورينغ ش.م.ل. - سوليفاك ش.م.ل.
19. (32) كراديت تراست ش.م.ل.
20. (34) مينا كابيتال ش.م.ل.
21. (36) كابيتال انفستمنت كوربوريشن ش.م.ل.
22. (39) أميكس (الشرق الأوسط) ش.م.ب.(مقفلة)
23. (40) الاعتماد المالي إنفست ش.م.ل.
24. (41) الشركة الدولية للتمويل-لبنان ش.م.ل. (مجموعة أرزان)
25. (42) كريدي سويس (لبنان) فينانس ش.م.ل.
26. (43) "انفستا" فاينشال بلانينغ سرفيسز ش.م.ل.
27. (44) ك.أ. أندوسويس سويسرا (لبنان) ش.م.ل.
28. (48) شركة كريديليز ش.م.ل.
29. (49) فيتاس ش.م.ل.
30. (51) ميدسكوريتز انفستمنت ش.م.ل.
31. (53) ال سي بي فايننس ش.م.ل.
32. (58) مور كابيتال ش.م.ل.
33. (61) سي. اس. سي. فايننس ش.م.ل.
34. (62) اكسيليس فايننس ش.م.ل.
35. (65) شركة إمكان المالية ش.م.ل.
36. (67) الابداع للتمويل متناهي الصغر ش.م.ل.
37. (68) شركة الليزينغ اللبنانية ش.م.ل. «ليزينغ»
38. (70) أوبتيموم إنفست ش.م.ل.
39. (72) سي سي انفستمنت ش.م.ل.
40. (74) شركة الأرز ش.م.ل.

ملاحظة : الرقم بين قوسين الذي يسبق اسم المؤسسة المالية هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.

* **التعديلات التي أُدخلت على اللائحة الرسمية للمؤسّسات المالية خلال العام 2022**

-1 عُدِّلَ إسم «سوجيليز لبنان ش.م.ل.» وأصبح «س.ج.ب.ل. ليزنغ ش.م.ل.» بحسب قرار مصرف لبنان رقم 13488 تاريخ 2022/10/26 (ج.ر. عدد 2022/47).

06

لائحة المؤسّسات الوساطة المالية
بحسب قرار هيئة الأسواق المالية رقم 37 تاريخ 28 تموز 2022 (ج.ر. عدد 2022/36)

1. (5) الشركة العربية الدولية للإنماء والاستثمار ش.م.ل.
2. (8) شركة بيروت للوساطة المالية ش.م.ل.
3. (13) شركة ليبانيز ديلرز ش.م.ل.
4. (16) ماستر كابيتال غروب ش.م.ل.
5. (17) شركة الدقة للإستثمار والوساطة المالية ش.م.ل.
6. (20) تراست كابيتال ش.م.ل.
7. (22) بلوم لإدارة الأصول ش.م.ل.
8. (23) برودغايت أدفايسرز ش.م.ل.
9. (24) أر. أم. لإدارة الثروات الخاصة ش.م.ل.
10. (25) كابيتال إي ش.م.ل.
11. (26) أمانة كابيتال ش.م.ل.
12. (27) أيش. أس. بي. سي. فينانشيل سيرفيزيز (لبنان) ش.م.ل.»
13. (30) شناندووا كنسلتينغ ش.م.ل.
14. (32) 4T ش.م.ل.
15. (33) ديليجانت فينانشل سيرفيسيز ش.م.ل.
16. (34) مرشي وشركاؤه ش.م.ل.

القسم الأول

التطورات الإقتصادية العامة

1 – الإقتصاد اللبناني

1-1

شهد العام 2022 مزيجاً من التطورات الإيجابية والسلبية. تمثّلت التطورات الإيجابية بإنجاز اتفاق أوّلي مع صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين كان يُؤمَل استكماله بصيغته النهائية في العام ذاته، ومعالجة الأزمة الدبلوماسية التي نشأت مع دول الخليج في مرحلة سابقة، وإجراء الانتخابات النيابية التي عُلّقت عليها آمال كبيرة، وإنما أفرزت مجلساً بدون أغلبية وأقلّية. كما تمّ إبرام اتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، وإقرار الموازنة العامة للعام 2022 وهو أحد الشروط التسعة المسبقة التي وضعها صندوق النقد بغية إنجاز الاتفاق معه بصيغته النهائية، إضافةً إلى إقرار في تموز 2022، ولو ناقصاً، قانون السرية المصرفية بعد إضافة تعديلات على نسخته الأصلية.

2-1

كما عرف العام المذكور تطورات سلبية تلخّصت بعدم إبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد كما كان يؤمل، وعدم إتمام رزمة الإصلاحات البنيوية اللازمة كمدخل للحصول على مساعدات دولية، وغياب برنامج اصلاح اقتصادي ومالي شامل ومتكامل غير مجزّأ يواجه التحدّيات التي يعانيها الاقتصاد اللبناني ويبلور المخارج المقبولة ويؤمّن متطلبات صندوق النقد الدولي. ومن التطورات السلبية أيضاً عدم القدرة على إنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده وفي إتمام المتطلّبات التشريعية الملحّة في ظلّ التشرذم والتباعد السياسي والبرلماني الحاصل.

3-1

وعليه، وبحسب السلطات الرسمية من حكومة ومصرف لبنان، سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العام 2022 نمواً إيجابياً بنسبة 2% بعد النمو السلبي بحوالي 5% في العام الذي سبق، وذلك بدعم من تحسّن الاستهلاك الخاص ونشاط القطاع السياحي. فيما أشارت آخر توقّعات البنك الدولي عند إعداد هذا التقرير إلى تراجع الاقتصاد الحقيقي بنسبة 2,6% في العام 2022 بعد تراجعه بنسبة 7% في العام 2021، مع توقّع البنك الدولي انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 0,5% في العام 2023. إن أرقام البنك الدولي ليست وحدها مغايرة عن الأرقام الرسمية اللبنانية، إذ قدّر المعهد المالي الدولي (IIF) تراجع الاقتصاد الحقيقي بنسبة 6,5% في العام 2022 مع توقّع المزيد من الانكماش في العام 2023 (7-%) نتيجة الشلل السياسي وغياب الإصلاحات بحسب المصدر ذاته.

في الموازاة، استمرّت الضغوط التضخمية دون انقطاع وترافقت مع تواصل انهيار قيمة العملة الوطنية وتدهورها المريع تجاه الدولار الأميركي في السوق الموازية. وبحسب الأرقام الرسمية، بلغ معدل التضخم 171,2% في العام 2022 مقابل 154,8% في العام 2021. كما وصل سعر صرف الليرة في السوق الموازية إلى حوالي 42400 ليرة للدولار الواحد مع نهاية العام 2022 مقابل حوالي 27650 ليرة للدولار الواحد في نهاية العام 2021، ما فاقم ضغوط الأزمة الاجتماعية والاقتصادية على العديد من الأُسَر والمؤسسات وزاد من حال الفقر والعوز.

ويُشار إلى أن سعر صرف الليرة في السوق الموازية وصل إلى مستويات قياسية في الأشهر الأولى من العام 2023 متجاوزاً 140000 ليرة في آذار قبل أن يتراجع إلى 97000 ألف ليرة في نهاية نيسان ويستقرّ بعدها على 94500 ليرة حتى إعداد هذا التقرير. كما بلغ متوسط معدل التضخم 213,4% في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2023 قياساً على الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

مؤشرات الإقتصاد الحقيقي

	2019	2020	2021	2022
معدل النمو الحقيقي (%)	-6,9	-25,9	-7,0	-2,6
تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) %	2,9	84,9	154,8	171,2
الناتج المحلّي الإجمالي (مليار د.أ.)	53,2	24,7	23,1	21,6
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	-14,4	-3,9	-3,4	-6,1
عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي (%)	27,1	15,8	16,3	28,6

المصادر :
- معدل النمو الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي: إدارة الإحصاء المركزي بالنسبة إلى العامَيْن ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والبنك الدولي بالنسبة للعامَيْن ٢٠٢١ و٢٠٢٢
- تغيّر أسعار الاستهلاك: إدارة الإحصاء المركزي
- رصيد الحساب الجاري: مصرف لبنان

4-1

وقد حاولت التدابير الاستثنائية التي اتّخذها مصرف لبنان طوال العام 2022 لجم التقلّبات الحادّة في سعر الصرف في السوق الموازية، فكانت تنجح أحياناً وبشكل موقّت ومحدود، فيما تخفق أحياناً أخرى لاعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي مرتبط بالشغور الرئاسي وعدم توافر حكومة مكتملة الصلاحية والعرقلة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، ومنها ما يتعلّق بالمضاربات والتحوّط وحال الفوضى التي تعمّ البلاد والرفع الكامل للدعم وسرعة خلق النقد وضعف التدفّقات الواردة بالنظر إلى حجم الطلب.

5-1

وعانت الأسواق المحلية، نتيجة هذه التدابير الاستثنائية والمفصّلة في مكان آخر من هذا التقرير، نقصاً حادّاً في السيولة بالعملة الوطنية، ما رفع كلفة الحسم بالليرة إلى مستويات مرتفعة قاربت 30%، ولا سيّما في النصف الأول من العام 2022. وسُجّل أيضاً ارتفاع كبير في حجم النقد في التداول خارج مصرف لبنان، ولا سيّما في النصف الثاني من العام (من 45761 مليار ليرة في نهاية العام 2021 وصولاً إلى 80171 مليار ليرة في نهاية العام 2022). كما استمرّ تراجع احتياطيات القطع لدى المصرف المركزي، مع تأمين قدر الإمكان الطلب على العملة الأجنبية من القطاعَيْن العام والخاص، فتراجعت من 13646 مليون دولار في نهاية العام 2021 إلى 10398 مليون دولار في نهاية العام 2022.

ويُشار إلى أنه عند إعداد هذا التقرير، كانت كلفة الحسم بالليرة قد تدنّت إلى مستويات منخفضة بلغت 3%، كما تراجع حجم النقد في التداول بحوالي 20 ألف مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2023 وبلغت احتياطيات القطع 9,6 مليارات دولار في نهاية آذار 2023.

6-1

وازداد العجز في الميزان التجاري، ومعه العجز في الحساب الجاري، إلى حدّ كبير في العام 2022 مع ارتفاع قيمة الواردات بشكل ملحوظ وبنسبة 39,7%، بفعل الارتفاع في أسعار النفط والموادّ الأوّلية وأسعار السلع الغذائية المستوردة، من جهة، والتخزين وإعادة التصدير إلى دول مجاورة، من جهة أخرى، مقابل تراجع قيمة الصادرات بنسبة بلغت 10,2%. وسُجِّل عجز في ميزان المدفوعات قارب 3,2 مليارات دولار في العام 2022 مقابل عجز أدنى قارب 2 مليار دولار في العام الذي سبق.

أبرز المؤشّرات الإقتصادية لعامَيْ 2021 و 2022

	2021	2022
متوسط المؤشّر الإقتصادي العام لمصرف لبنان Coincident indicator	140.3	121.7 لغاية آب
عدد عمليات البيع العقارية	110,881	79,990
عدد المعاملات (الصفقات) العقارية	200,734	147,038
القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)	23,546	21,649
الرسوم العقارية (مليار ليرة)	1,349	1,788
مساحات البناء المرخّص بها (ألف متر مربع)	9,554	9,575
تسليمات الإسمنت (ألف طن)	1,951	2,124
القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة (مليون دولار)	36,425	37,436
عدد البواخر	1,168	1,193
حجم البضائع المفرغة (طن)	3,784,840	4,479,704
حجم البضائع المشحونة (طن)	861,573	960,492
عدد المستوعبات المفرغة	144,867	165,148
إيرادات المرفأ (مليون دولار)	93,6	25,6 لغاية آذار
الواردات الزراعية (مليون دولار)	1,335	1,540
الصادرات الزراعية (مليون دولار)	538	327
كمّيات الواردات الزراعية (ألف طن)	1,822	1,734
كمّيات الصادرات الزراعية (ألف طن)	403	425
كميات البضائع المفرغة (ألف طن)	12,124	11,542
عدد الوافدين	2,070,631	3,119,404
عدد المغادرين	2,206,216	3,199,748

المصادر : مصرف لبنان، مديرية الشؤون العقارية، نقابتا المهندسين في بيروت وطرابلس، مطار رفيق الحريري الدولي، إدارة واستثمار مرفأ بيروت، مديرية الجمارك.

2 – المالية العامة والمديونية العامة

المالية العامة

في المالية العامة للعام 2022، وبحسب تقديرات البنك الدولي في غياب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة المالية العائدة للعام المذكور :

- تحقّق فائض إجمالي نسبته 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض إلى الناتج نسبته 1% في عام 2021.
- تحقّق فائض أولي نسبته 0,9% من الناتج مقابل فائض نسبته إلى الناتج 1,8% في العام 2021.
- تراجعت المقبوضات الإجمالية إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 13,1% في 2020.
- تراجعت المدفوعات الإجمالية إلى 5,7% من الناتج مقابل 16,4% في 2020.

وقدّر البنك الدولي المقبوضات الإجمالية المحقّقة في العام 2022 بـ 1,3 مليار دولار على سعر الصرف في السوق الموازية مقابل 1,2 مليار للمدفوعات، ليكون بذلك الفائض العام بقيمة 93 مليون دولار مع استمرار تراجع النفقات الأولية (أي خارج خدمة الدين) إلى 5,1% من الناتج في العام 2022 وتقلّص قيمة خدمة الدين العام منذ إعلان الحكومة التوقف عن دفع سندات اليوروبندز أساساً وفائدة في آذار 2020.
وبحسب البنك الدولي، تأثرت الإيرادات الضريبية بالتراجع الاقتصادي والتهرّب الضريبي مع التحوّل إلى الاقتصاد النقدي، وتوقّف الموظفين في الإدارات والمؤسسات العامة عن العمل احتجاجاً على تدهور القدرة الشرائية لأجورهم ورواتبهم، بالإضافة إلى عدم تناسق سعر الصرف المطبّق على الضرائب والرسوم، علماً أنه ابتداءً من كانون الأول 2022، بوشر اعتماد سعر 15 ألف ليرة للدولار الجمركي ليصار إلى رفعه إلى 45 ألف ليرة في شباط 2023 وثم إلى 60 ألف ليرة في نيسان 2023 وصولاً إلى سعر صيرفة في أيار 2023 الذي قارب 90 ألف ليرة.

1-2

يشار إلى أنه في قانون موازنة 2022 الصادر بتاريخ 15/11/2022، قدّر العجز العام بحوالي 9400 مليار ليرة على أساس 31487 مليار ليرة للمقبوضات مقابل 40874 مليار ليرة للمدفوعات. في باب المقبوضات، قدّر القانون الإيرادات الضريبية بـ 19544 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بـ 10441 ملياراً ومقبوضات الخزينة بـ 1502 مليار ليرة. وفي باب المدفوعات، قدّرت النفقات الجارية بـ 37708 مليارات ليرة مقابل 3166 مليار ليرة للنفقات الاستثمارية. علماً أن التطورات التي حصلت بعد إقرار قانون الموازنة أطاحت بالأرقام المقدّرة إذ أقرّت الحكومة إعطاء حوافز وزيادة أجور للعاملين في القطاع العام وللمتقاعدين على دفعات منذ مطلع العام 2022. وللعلم أيضاً وحتى إعداد هذا التقرير لم تكن بعد أرقام المالية العامة العائدة لأي شهر من عام 2022 قد نُشرت.

2-2

- وفي العام 2021 وبحسب وزارة المالية، سجّلت الموازنة العامة فائضاً في الرصيد الإجمالي بقيمة 2197 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 4083 مليار ليرة في عام 2020.
- وفي العام 2021، حقّق الرصيد الأوّلي (الرصيد الإجمالي ناقص خدمة الدين العام) فائضاً مقدارُه 5009 مليارات ليرة مقابل عجز مقدارُه 977 مليار ليرة في العام 2020.
- وتعود هذه الفوائض إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 32% وانخفاض النفقات بنسبة 7% كما يظهره الجدول أدناه عند مقارنة الأرقام في العام 2021 قياساً على العام 2020.
- وتأتّى ارتفاع المقبوضات من ارتفاع إيرادات الموازنة (الضريبية وغير الضريبية) بنسبة 37,4%، في حين انخفضت مقبوضات الخزينة بنسبة 11,8%. نذكر

أنّ الإيرادات قد ارتفعت في عام 2021 مع تحسّن التحصيلات الضريبية بعد تراجعها كثيراً في عام 2020 متأثرة بقرارات الإقفال المفروضة لمواجهة جائحة كورونا.

المالية العامة في العامَيْن 2020 و 2021

	2020	2021	التغيّر بالقيمة	التغيّر بالنسبة
الإيرادات الإجمالية (مليار ليرة)	**15342**	**20263**	**4921**	**%32.08**
النفقات الإجمالية (مليار ليرة)	19425	18066	-1359	%-7.00
منها خدمة الدين العام	*3106*	*2813*	*-293*	*%-9.43*
الإنفاق خارج خدمة الدين العام	*16319*	*15253*	*-1066*	*%-6.53*
الرصيد الكلي (مليار ليرة)	**-4083**	**2197**		
الرصيد الأوّلي (مليار ليرة)	**-977**	**5010**		

المصدر : وزارة المالية.

3-2

ويفصّل الجدول أدناه أبرز الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال العامَيْن 2020 و2021 وفي قانون موازنة العام 2022.

جدول تفصيلي عن المدفوعات الإجمالية (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

	المحصَّل في عام 2020	المحصَّل في عام 2021	قانون موازنة العام 2022
الإيرادات العامة	**15,342**	**20,263**	**31,487**
الإيرادات الضريبية	**10,474**	**15,237**	**19,544**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	*4,857*	*5,744*	*7,488*
ضريبة الدخل على الأرباح	*754*	*2,084*	*4,265*
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*715*	*924*	*1,128*
ضريبة الدخل على الفوائد	*3,205*	*2,322*	*1,644*
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	*3,348*	*6,476*	*8,199*
الضريبة على القيمة المضافة	*1,864*	*4,809*	*5,577*
الضريبة على الأملاك المبنية	1,448	2,002	1,474
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	328	484	1,594
إيرادات ضريبية أخرى	493	532	789
الإيرادات غير الضريبية	**3,212**	**3,565**	**10,441**
منها :			
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة	2,146	2,359	7,734
الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	716	779	2,349
الغرامات والمصادرات	24	39	17
إيرادات غير ضريبية أخرى	325	388	341
مقبوضات الخزينة	**1,656**	**1,461**	**1,502**

المصدر : وزارة المالية.

4-2

أما انخفاض النفقات فهو ناجم عن انخفاض نفقات الموازنة (لا سيّما خدمة الدين العام والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان) بنسبة 8,4% وتراجع مدفوعات الخزينة بنسبة 21%. ويظهر الجدول أدناه أبرز النفقات للعامَيْن 2020 و2021 وفي قانون موازنة 2022.

جدول تفصيلي عن المدفوعات الإجمالية (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

	المحصَّل في عام 2020	المحصَّل في عام 2021	قانون موازنة 2022
النفقات العامة	**17,554**	**18,066**	**40,874**
منها :			
التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان	1,393	810	
الأجور والتعويضات	9,885	9,893	
خدمة الدين العام	3,106	2,813	
النفقات الاستثمارية	418	246	3,166

المصدر : وزارة المالية.

5-2

وفي ما يخصّ موازنة العام 2023، لم تبدأ حتّى إعداد هذا التقرير عمليّة إعدادها ومناقشتها، بالرغم من الدخول في الشهر الخامس من السنة. ولم يتمّ بعد تعيين الهيئة الناظمة للكهرباء ولا وضع خطة فعالة لتحسين الجباية رغم إقرار زيادة التعرفة على الفواتير المحصّلة ابتداءً من شهر تشرين الثاني 2022 والجباية على أساس سعر صيرفة زائد 20%. كما ما زال تعدّد أسعار الصرف الذي تعتمده الدولة قائماً بدل السير باتجاه توحيده. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد يطلب أن يكون لدى لبنان استراتيجية مالية متوسطة الأجل لاستعادة القدرة على تحمّل الدين العام على أن يبدأ ذلك في إقرار موازنة عام 2023 مبنيّة على سعر صرف موحّد لأغراض الجمارك والضرائب، وتتضمّن تعديلات لتعبئة الإيرادات الضريبية وخطوات لتحسين الإدارة العامة، فضلاً عن تقليص تحويلات الخزينة إلى الكهرباء. كما يذكّر الصندوق بوجوب إعادة هيكلة نظام التقاعد.

فبحسب تقرير المساعدة التقنية من صندوق النقد الدولي (كانون الثاني 2023)، يحدّد الصندوق خيارات إصلاح السياسة الضريبية لوقف نزيف الإيرادات والانتقال إلى نظام ضريبي أكثر كفاءة وفعالية وشمولاً في المدى المتوسط. **ومن التدابير الفورية** التي يوصي بتطبيقها :

- **تصحيح التقييم الخاطىء** بمعنى ضرورة استخدام سعر صرف موحّد لتحصيل كل الضرائب، مع إمكانية استخدام مؤشر قريب من سعر الصرف الحقيقي في فترة انتقالية ومن دون أن يكون السعر المعتمد دون سعر منصة صيرفة أو أي سعر يُحدّد سلفاً. فكان تقييم خاطىء للجمارك ورسوم الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة بسبب استخدام سعر صرف 1507,5 ليرة ما تسبب في خسارة إيرادات تعادل 4,8% من الناتج في العام 2022 حسب صندوق النقد.
- **التصحيح لمراعاة التضخم المرتفع:** بمعنى ضرورة إعادة تحديد رسوم الاستهلاك وحدود التكليف ذات القيم الاسمية وربطها بالتضخم.
- **وقف المعاملة المفرطة في ما يتعلق بالضريبة على عائدات رأس المال** بحيث يؤدي فرض ضرائب أقلّ مما ينبغي على الميسورين إلى إضعاف الإيرادات وتقليص السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل.

كما من الضروري إلغاء بعض الإعفاءات الضريبة ومعالجة أوجه القصور في ضرائب الشركات.

- **إطلاق إمكانات الضرائب العقارية** من خلال القيام فوراً بإلغاء الإعفاء الممنوح للعقارات الشاغرة.

ومن التدابير على المدى القصير التي يوصي بها صندوق النقد

- **إعادة الكفاءة الكبيرة إلى ضريبة القيمة المضافة** من خلال اعتماد تدابير معتدلة منها إلغاء الإعفاء الذي تحظى به مستلزمات الإنتاج في عدد من القطاعات.
- **استخدام رسوم الاستهلاك بصورة أفضل:** مع الإشارة إلى أن هذه الرسوم من شأنها توفير إيرادات مهمة.
- **سدّ الثغرات وتحديث ضريبة الدخل على الشركات** من بينها إلغاء النظم المطبّقة على شركات الأوفشور والشركات القابضة.

أما التدابير الموصى بها على المدى المتوسط فأبرزها وضع قانون جديد لضريبة الدخل يضمن الحياد الضريبي بين مصادر الدخل والأشكال القانونية.

6-2 المديونية العامة

في نهاية العام 2022، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر باللليرة اللبنانية** 91169 مليار ليرة، بانخفاض نسبته 1,4% قياساً على نهاية العام 2021 حيث بلغ 93247 مليار ليرة. ونتج ذلك من تباطؤ الإصدارات وتجاوز استحقاقات سندات الخزينة باللليرة خلال العام 2022 (14043 مليار ليرة) الاكتتابات الجديدة (12151 مليار ليرة). وعند تقييم الدين العام باللليرة على سعر الصرف في السوق الموازية (42400 ليرة في نهاية العام 2022)، تكون قيمته 2,15 مليار دولار، أي حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بـ 21,6 مليار دولار.

7-2

انخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر باللليرة اللبنانية إلى 17,1% في نهاية العام 2022 من 22,7% في نهاية عام 2021 لعدم قدرتها وعدم رغبتها لهذا التمويل، في حين ارتفعت حصة كلّ من مصرف لبنان (إلى 63,0% مقابل 62,2%) والقطاع غير المصرفي (إلى 19,9% مقابل 15,1% نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة باللليرة) في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

مصادر تمويل الدين العام المحرر باللليرة اللبنانية (نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	كانون الأول 2020	كانون الأول 2021	كانون الأول 2022
المصارف في لبنان	25,8	22,7	17,1
مصرف لبنان	61,4	62,2	63,0
القطاع غير المصرفي	12,8	15,1	19,9
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان.

8-2

على صعيد معدلات الفائدة على سندات الخزينة باللليرة اللبنانية، استقرّت في العام 2022 على جميع الفئات المُصدَرة على ما كانت عليه في العام 2021. أمّا معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية فانخفض إلى 6,42% في نهاية عام 2022 مقابل 6,55% في نهاية العام 2021، وانخفض الأَجَل المثقّل لهذه المحفظة إلى 3,57 سنوات مقابل 4,16 سنوات في نهاية العامَيْن على التوالي.

9-2

وفي نهاية كانون الأول 2022، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسَب بعد تنـزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 64724 مليار ليرة مقابل 74009 مليارات ليرة في نهاية كانون الأول 2021، مسجّلاً انخفاضاً نسبتُه 12,5% في العام 2022، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي من 19238 مليار ليرة في نهاية العام 2021 إلى 26445 ملياراً في نهاية العام 2022.

10-2

وفي نهاية العام 2022، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية 41337 مليون دولار (191,2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر) مقابل 38515 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بارتفاع نسبته 7,3%. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخّرات عن الدفع للأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى 14228 مليون دولار في نهاية العام 2022 مقابل 4763 مليون دولار في نهاية العام 2021. مع التذكير بأن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن دفع سندات اليوروبندز في آذار 2020 ومنذ ذلك الحين، لم تبادر إلى دعوة الدائنين للتفاوض ولم توضح نيتها وخطّتها.

11-2

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغيّراً يُذكر بين نهاية عامَيْ 2021 و2022، حيث بلغت حصة حاملي سندات اليوروبندز 94,9% مقابل 3,9% للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و1,1% للحكومات و0,1% لمصادر أخرى.

مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	كانون الأول 2020	كانون الأول 2021	كانون الأول 2022
المصارف في لبنان	25,8	22,7	17,1
الحكومات	1,6	1,3	1,1
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	4,1	3,8	3,9
حَمَلة سندات يوروبوندز	94,2	94,8	94,9
مصادر خارجية أخرى	0,1	0,1	0,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان.

12-2

وفي سوق سندات اليوروبندز، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبيّة 7,38% ومتوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات في نهاية شباط 2020، وهي آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز.

3 – التطوّرات النقدية

المشهد العام

1-3

عرفت الأوضاع النقدية مزيداً من التدهور في العام 2022. وقد تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق الموازية إلى مستويات قياسية جديدة في العام المذكور، ولغاية إعداد هذا التقرير[1]، وتجاوز معدّل التضخّم الـ 170%، في حين تراجعت موجودات مصرف لبنان السائلة من العملات الأجنبية إلى حدود 10,4 مليارات دولار في نهاية كانون الأول 2022.

2-3

وبدأ العمل بسعر صرف رسمي جديد لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي قدره 15000 ليرة للدولار إبتداءً من أول شباط 2023، بعد تثبيته على سعر 1507,5 ليرات مقابل الدولار لأكثر من 25 عاماً.

3-3

وفي موازاة الأزمة التي يعرفها لبنان منذ ما يزيد عن الثلاث سنوات، اتّخذ مصرف لبنان سلسلة من الإجراءات التنظيمية[2] في محاولةٍ منه للحدّ من تراجع احتياطيّاته بالعملات الأجنبية، ولتهدئة وتيرة تقلّبات سعر صرف الليرة في السوق الموازية، ولإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان، ولدعم الاقتصاد والمواطنين، من دون أن ينجح في وقف الانهيار الحاصل وإنّما فقط في إبطاء وتيرته وتخفيف تداعياته.

4-3 في المعطيات الإحصائية

1-4-3

في العام 2022، تابع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية في السوق الموازية الإرتفاع الذي يسجّله منذ أيلول 2019، والذي يكون أحياناً بشكل سريع وملحوظ، ما كان يستدعي تدخّلاً من مصرف لبنان للتخفيف من وتيرة تدهور العملة الوطنية. وقد وصل إلى حدود 42400 ليرة للدولار الواحد في نهاية العام 2022، بعد وصوله إلى 47800 ليرة للدولار في 26 كانون الأول 2022، وهو المستوى الأعلى له خلال العام 2022، مقابل 27650 ليرة للدولار الواحد في نهاية العام 2021.

ومع بداية العام 2023، واصل سعر صرف الدولار مقابل الليرة ارتفاعه بوتيرة سريعة جدّاً، بحيث وصل إلى مستوى قياسي بلغ 141000 ليرة للدولار في 21 آذار، قبل أن يقرّر مصرف لبنان زيادة حجم العمليات على منصّة صيرفة ما أدّى إلى تراجع كبير في سعر صرف في السوق الموازية، والذي كان بحدود 94500 ليرة للدولار عند كتابة هذا التقرير[3].

أسباب استمرار تراجع سعر صرف الليرة في العام 2022

إنّ منحى تراجع سعر صرف الليرة كان متوقّعاً في ظلّ الوضع السياسي الصعب لا بل المأزوم، والذي تُرجم بعدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات النيابية، وبالفراغ الرئاسي منذ نهاية تشرين الأول والذي يُخشى أن تطول مدّته، وبالتالي في ظلّ غياب المعالجات الجدّية من أجل النهوض بالاقتصاد من خلال وضع وتطبيق خارطة طريق تتضمّن الإصلاحات الهيكلية المنشودة. وفي إطار هذه الأجواء، لقد أدّت أسباب عدّة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشاكل السياسية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في العام 2022، منها ارتفاع قيمة الواردات السلعية بشكل ملحوظ إلى مستويات ما قبل الأزمة مع الحديث المبكر عن رفع الرسوم الجمركية إضافةً إلى تفلّت الحدود، ومنها أيضاً عمليات المضاربة الكبيرة على الليرة، هذا بالإضافة إلى شراء مصرف لبنان للدولار في السوق الموازية ليقوم ببيعه لاحقاً على منصّة صيرفة، مع التناقص المستمرّ في موجوداته من العملات الأجنبية.

1- حيث قارب الـ 95000 ليرة للدولار (31 أيار 2023) بعد أن وصل إلى مستوى قياسي بلغ 141000 ليرة للدولار في 21 آذار 2023.
2- تجدون ملخّصاً وافياً لهذه الإجراءات في التقارير السنوية السابقة.
3- في 31 أيار 2023.

وبما أنّ سعر الصرف هو مرآة الاقتصاد، فإنّ السيطرة على المسار الانحداري لسعر الصرف لن تنجح باعتماد حلول موقتة لا تعطي نتيجة سوى لفترة قصيرة، بل باستعادة عامل الثقة من الداخل وأيضاً من الخارج، نظراً للحاجة إلى تدفّق أموال جديدة إلى البلد. ويتطلّب ذلك، بعكس ما نلمس على الأرض تماماً، النيّة والإرادة لبناء دولة حقيقية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كلّ اعتبار، وتعمل على تنشيط الاقتصاد وتقويته، في حين نرى أنّ أصحاب القرار غير آبهين بقيمة الوقت الذي يمرّ وبحجم المصاعب، لا بل المآسي، التي يعاني منها المواطن.

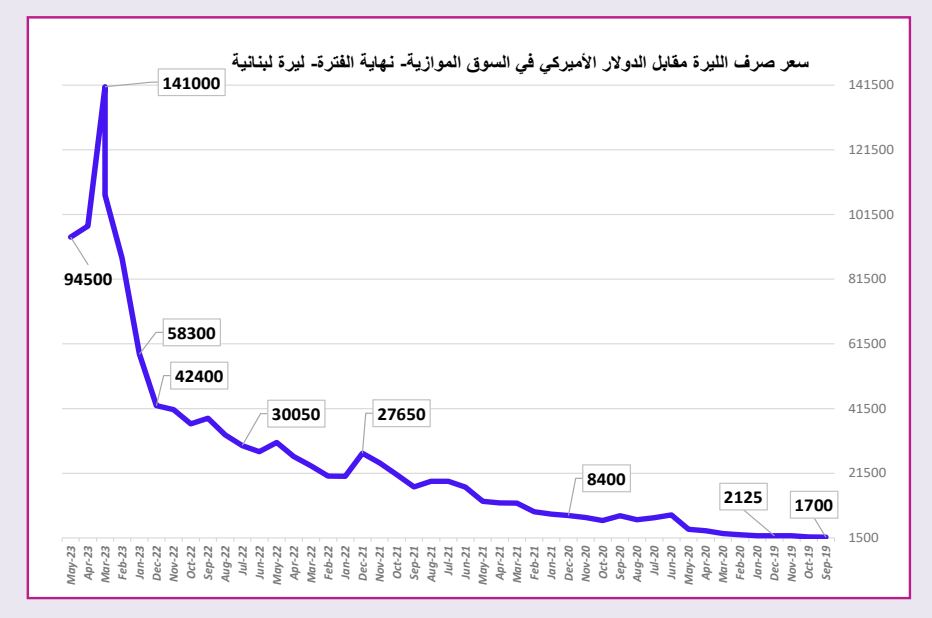

المصدر: Lirarate.com

2-4-3

في موازاة الأزمة المالية والمصرفية المستمرّة منذ أكثر من 3 سنوات دون معالجة شافية، أصبح **الاقتصاد اللبناني قائماً على نظام الدفع النقدي Cash economy**، بالليرة اللبنانية وخاصّة وبشكل متزايد بالدولار الأميركي.

وازداد **النقد المتداول بالليرة** خارج الجهاز المصرفي إلى مستويات غير مسبوقة في العام 2022، وتحديداً في النصف الثاني منه، بحيث وصل إلى 73514 مليار ليرة في نهاية العام 2022، بزيادة ضخمة قاربت الـ 32 ألف مليار ليرة وبلغت نسبتها أكثر من 77% في عام واحد، مع ما يحمل ذلك من مفاعيل سلبية على سعر الصرف والتضخّم. وقد تمكّن مصرف لبنان من تخفيض النقد المتداول بحوالي 10 آلاف مليار ليرة في الأسبوعَيْن اللذَيْن تليا بيان مصرف لبنان الصادر في 27 كانون الأول 2022 المتعلّق بالسماح للمصارف أن تشتري الدولار الأميركي الورقي من مصرف لبنان مقابل الليرات اللبنانية التي بحوزتها أو لدى عملائها على سعر صرف منصة صيرفة دون سقف محدّد في مرحلة أولى ليتّم بعدها تحديد سقف 100 مليون ليرة على أن يستفيد منها الأفراد حصراً دون المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى تمكّن مصرف لبنان من خفض النقد المتداول بالليرة إلى 53748 مليار ليرة في نهاية آذار 2023 بفعل زيادة حجم التداول على منصّة صيرفة في الثلث الأخير من الشهر المذكور.

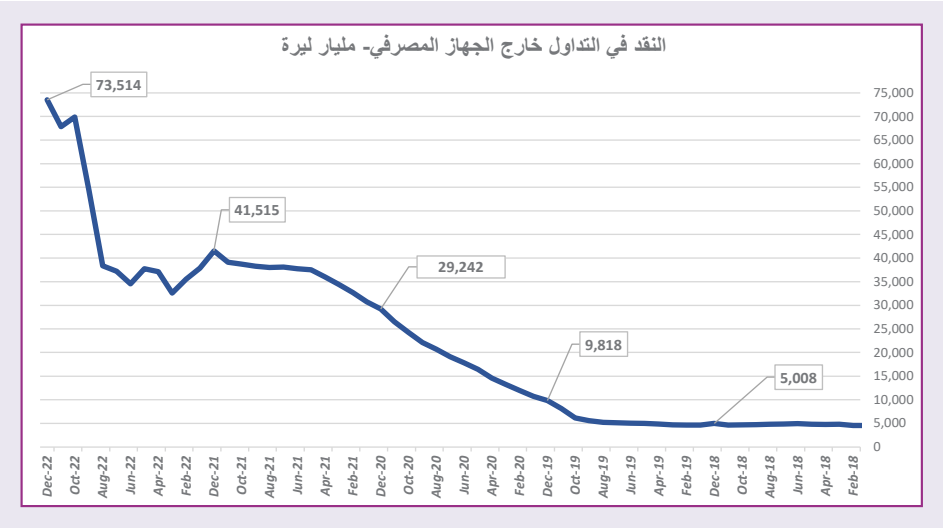

المصدر: مصرف لبنان.

3-4-3

من ناحية أخرى، سجّل **معدّل الفائدة بين المصارف بالليرة Interbank Rate** مستويات منخفضة بلغت 3% خلال العام 2022 في عمليّات بأحجام متواضعة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة، باستثناء الشهر الأخير من العام 2022 أو بالتحديد الأيام الأخيرة منه حيث نُفّذت عمليات اقتراض بين المصارف بأعداد وأحجام كبيرة نسبياً. وارتفع معدّل الفائدة إلى 15% في عدد من العمليات[4]. وتابعت معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة تراجعها في العام 2022، وذلك بـ 63 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لأجَل بالليرة وبـ 18 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لأجَل بالدولار، أي بوتيرة أقلّ من العام الذي سبق. من جهتها، بقيت معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة مستقرّة في العام 2022، كما في العام الذي سبقه، علماً أنّه قد تمّ تخفيضها بما بين 180 إلى 300 نقطة أساس في آذار ونيسان 2020.

4- وارتبط ذلك على الأرجح ببيان مصرف لبنان الصادر في 27 كانون الأول 2022 حول رفع سعر صيرفة إلى 38 ألف ليرة وبشراء مصرف لبنان الليرات اللبنانية وبيع الدولار النقدي دون سقف للأفراد والمؤسسات الذي استمرّ لأيام قليلة ليتمّ بعدها وضع سقف 100 مليون ليرة للأفراد فقط مع استثناء المؤسسات.

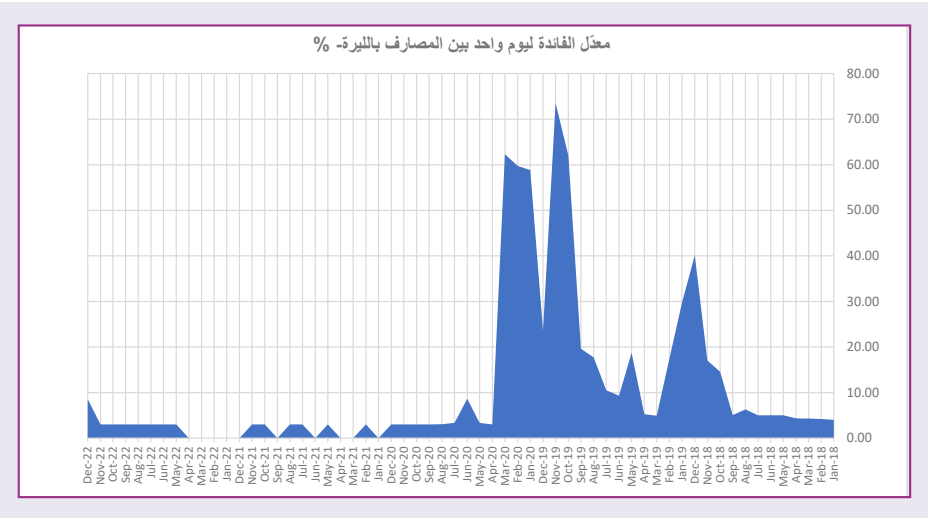

المصدر: شركة لبنان المالية.

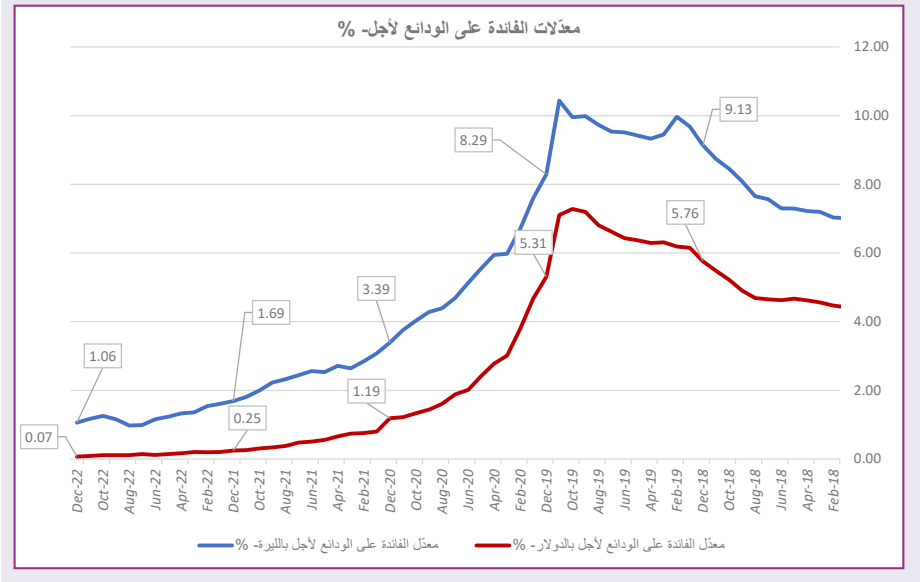

المصدر: مصرف لبنان.

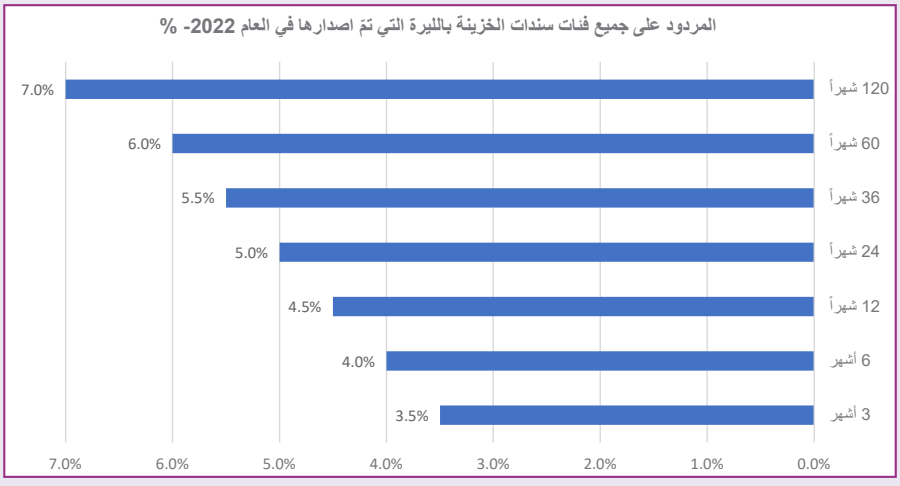

المصدر: مصرف لبنان.

4-4-3

وبقي مصرف لبنان في العام 2022 ممولاً رئيسياً للقطاع العام بالليرة، كما يُستدّل عليه من تطوّر محفظته من سندات الخزينة بالليرة، والتي سجّلت مستويات قياسية جديدة خلال العام 2022، ووصلت إلى 57403 مليارات ليرة في نهاية العام 2022 [5]، كما ارتفعت حصّته إلى 63,1% من إجمالي محفظة سندات الخزينة في نهاية العام المذكور. أمّا بالنسبة لتمويل القطاع العام بالعملات الأجنبية في العام 2022، فيمكن القول بأنّه اقتصر على تمويل بعض النفقات الأساسية مثل تأمين القمح وعلاجات الأمراض المزمنة وغيرها من أو عبر مصرف لبنان (حقوق السحب الخاصة، البنك الدولي، ...).

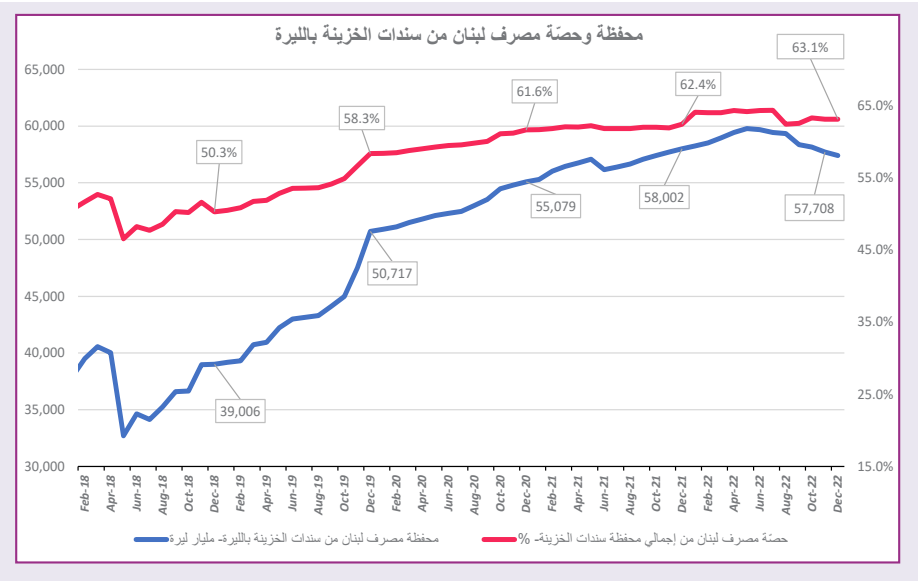

المصدر: مصرف لبنان.

5-4-3

واستمرّ إجمالي احتياطيّات أو موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية في التراجع ولو بوتيرة أدنى من السابق وصولاً إلى 10,4 مليارات دولار في نهاية العام 2022 مع استمرار تطبيق تعميم مصرف لبنان رقم 158 [6]، ومع استمرار مصرف لبنان بتمويل بعض الأدوية وفي التدخّل في سوق القطع عبر منصّة صيرفة، إضافة إلى استعمال الحكومة لجزء من حقوق السحب الخاصّة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي وتمّ ايداعها سابقاً في المركزي.

من جهتها، ارتفعت توظيفات مصرف لبنان في الأوراق المالية المحلّية والعالمية قليلاً إلى حوالي 4,8 مليارات دولار في نهاية العام 2022 للاستفادة على الأرجح من ارتفاع معدّل الفائدة العالمية على الدولار، ليتراجع بالتالي إجمالي موجودات مصرف لبنان الخارجية باستثناء الذهب إلى 15,2 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2022.

نشير إلى أنّه في الفصل الأول من العام 2023، تابعت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية تراجعها لتصل إلى 9,6 مليارات دولار في نهاية آذار 2023، كما تراجع إجمالي موجودات مصرف لبنان الخارجية باستثناء الذهب إلى 14,4 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ قيمة مخزون الذهب الذي يملكه مصرف لبنان ازداد على نحو

5- آخر المعطيات المتوافرة.

6- الذي يحصل المستفيد منه على 400 دولار شهرياً نقداً والمموّل جزئياً من تخفيض نسبة الودائع الإلزامية لدى المركزي من 15% إلى 14%.

بسيط إلى حوالي 16,7 مليار دولار في نهاية العام 2022 مع الارتفاع الطفيف في سعر أونصة الذهب عالمياً، واحتلّ لبنان بذلك المرتبة 20 عالمياً والمرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن "مجلس الذهب العالمي" في كانون الثاني 2023.

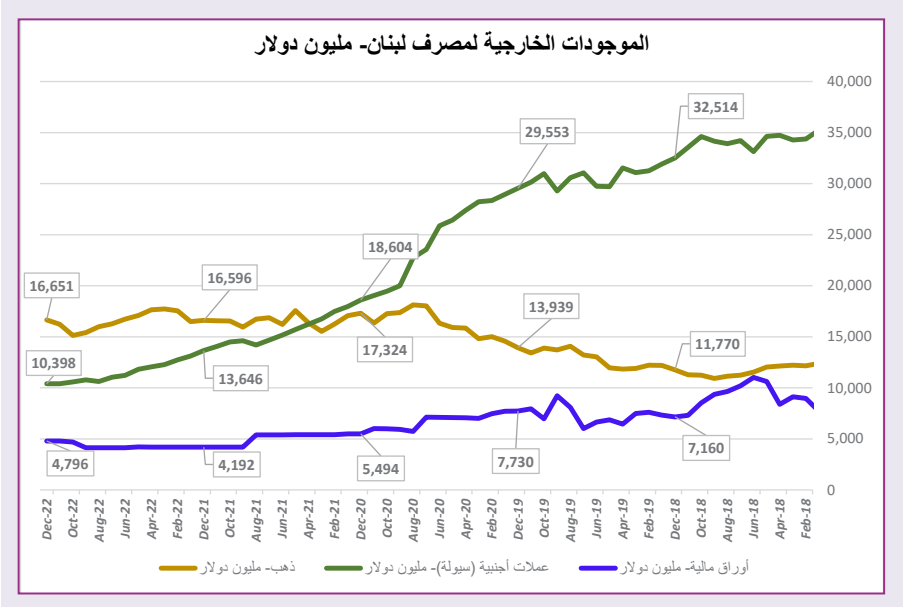

المصدر: مصرف لبنان.

5-3 الكتلة النقدية

ازدادت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) بنسبة 14,2% في العام 2022، بعد ارتفاعها البسيط في العام 2021 وتراجعها للمرّة الأولى في تاريخها في العامَيْن 2019 و2020. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة (M1 +70,5%)، مقابل تراجع الودائع لأجل بالليرة (-15,5%) والودائع بالعملات الأجنبية (-7,4%).

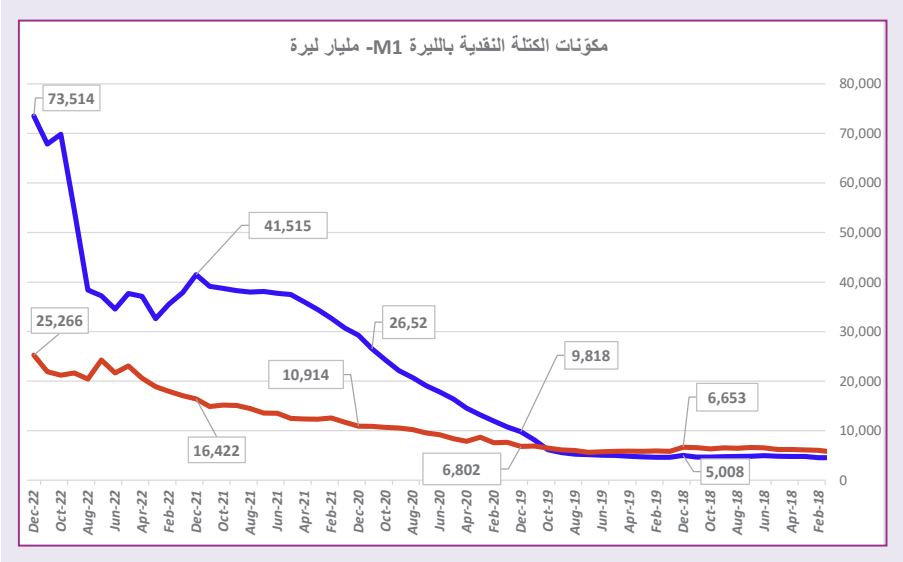

المصدر: مصرف لبنان.

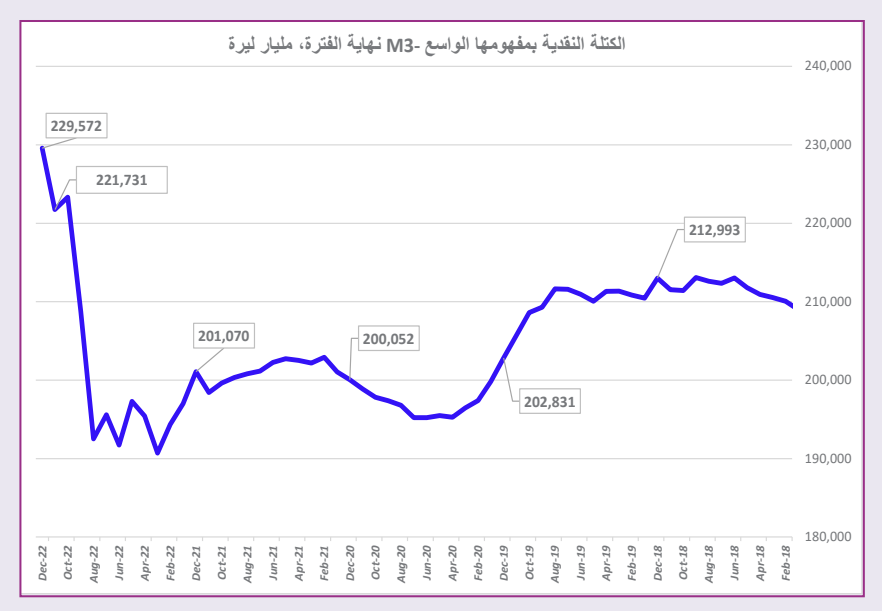

المصدر: مصرف لبنان.

ويلخّص الجدول التالي أبرز العناصر التي أثّرت على الكتلة النقدية M3 والتي ساهمت بارتفاعها بقيمة 28502 مليار ليرة في العام 2022. ونتوقّف عند ثلاثة عناصر كان لها أثر انكماشي واضح على الكتلة النقدية. **أولاً،** التسليفات الصافية للقطاع العام التي تابعت انخفاضها للسنة الثالثة على التوالي وذلك بقيمة 16664 مليار ليرة. **وثانياً،** التسليفات للقطاع الخاص التي واصلت تراجعها في العام المذكور بما يوازي 10631 مليار ليرة، مع تسديد الديون من قبل بعض الأفراد والمؤسّسات نقداً أو من خلال الودائع المصرفية وندرة لا بل توقّف التسليفات الجديدة. وثالثاً، الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) التي تابعت المنحى التراجعي الذي تسجّله منذ العام 2011، إذ انخفضت بأكثر من 3,2 مليارات دولار في العام 2022.

في المقابل، ازدادت "البنود الصافية الأخرى"[7] بشكل ملحوظ لتُعوّض الأثر الانكماشي للعناصر المذكورة أعلاه على الكتلة النقدية، حيث يُسجّل ضمنها، بين عدّة أمور، الفارق بين قيمة الودائع بالدولار والتي تمّ سحبها بالليرة بحسب التعميمَيْن 151 و158 وبين قيمتها محتسبة على أساس السعر الرسمي، وأيضاً الفارق بين سعر شراء مصرف لبنان للدولارات الورقية مقابل الليرة في السوق الموازية وسعر بيعه هذه الدولارات على منصّة صيرفة بحسب التعميم 161.

7- تتضمّن بنوداً عدّة من ميزانية كلّ من مصرف لبنان والمصارف، نذكر أبرزها: الأصول الثابتة المادية وغير المادية، والموجودات الأخرى، والأموال الخاصّة، والالتزامات الأخرى.

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة– مليار ليرة)

	2020	2021	التغيّر 2020/2021	2022	التغيّر 2021/2022
النقد في التداول	29242	41515	+12273	73514	+31999
ودائع تحت الطلب بالليرة	10914	16422	+5508	25266	+8844
السيولة الجاهزة بالليرة (م1)	40156	57937	+17781	98780	+31842
الكتلة النقدية بالليرة (م2)	67510	79007	+11497	107631	+28624
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)	**200052**	**201070**	**+1018**	**229572**	**+28502**
النقد في التداول/الكتلة النقدية م3	14,62%	20,65%		32,02%	
عناصر التغطية					
الموجودات الخارجية الصافية	27028	22950	-4078	18197	-4753
منها: ذهب	26116	25019	-1097	25102	+83
موجودات خارجية صافية غير الذهب	912	-2069	-2981	-6905	-4836
التسليفات الصافية للقطاع العام	76290	67506	-8784	50842	-16664
فروقات القطع	-17383	-17872	-489	-19131	-1259
التسليفات للقطاع الخاص	51964	40669	-11295	30038	-10631
بنود أخرى صافية	62153	87817	+25664	149625	+61808

المصدر : مصرف لبنان.

6-3 التضخم

ارتفع معدّل التضخّم المقاس لمتوسط الفترة إلى مستوى قياسي[8] جديد بحيث وصل إلى 171,2% في العام 2022، بعد أن بلغ 154,8% في العام 2021 و84,9% في العام 2020، وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار الاستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. وفي الواقع، قد يكون معدّل التضخّم أعلى من الرقم المنشور لعدّة أسباب منها أنّ أوزان السلع والخدمات المعتمدة داخل "سلّة الاستهلاك" لم تعد تتماشى مع النمط الاستهلاكي في البلد حيث تغيّرت الأولويات إلى حدّ كبير.

ويُبيّن الرسم البياني أدناه تطوّر معدّل التضخّم في السنوات العشر الأخيرة والذي نادراً ما كان يتخطّى الـ 5% قبل الأزمة. ونتج ارتفاع معدّل التضخّم في العام 2022 بشكل رئيسي عن التراجع الكبير لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق الموازية ما أثّر بشكل مباشر وكامل على أسعار السلع المستوردة[9]، كما تأثّرت أسعار السلع والخدمات المحلّية ولو بدرجة أقلّ وبقدر متفاوت. يُضاف إلى ذلك الإرتفاع الكبير في أسعار السلع العالمية من مواد غذائية (أكثر من 14%)، ونفط (حوالي 40%)، وعدد من المعادن، متأثّرة بشكل خاص بالحرب الدائرة في أوكرانيا.

8- منذ العام 1992، أي منذ زهاء 30 عاماً.
9- غير المدعومة.

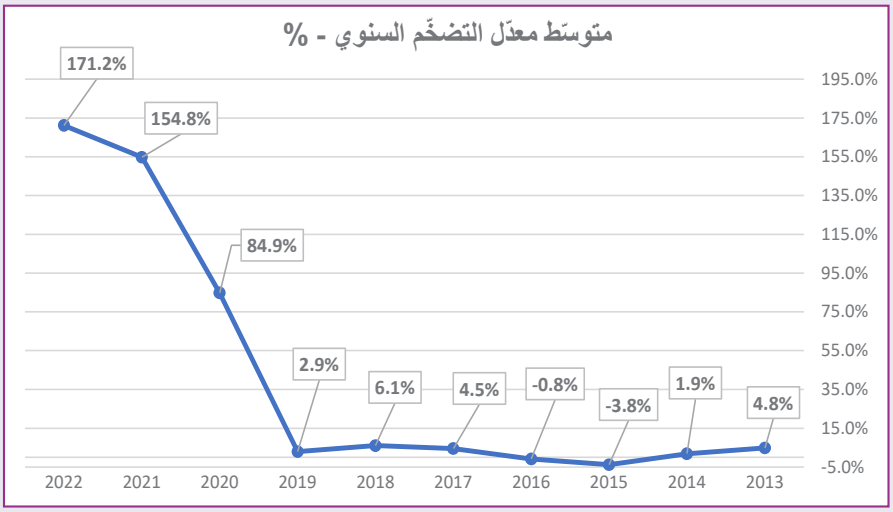

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي.

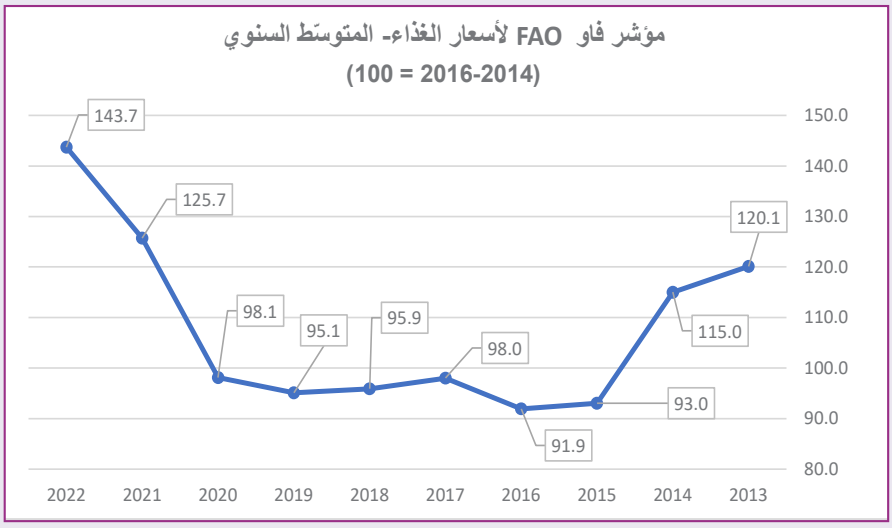

المصدر: منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO.

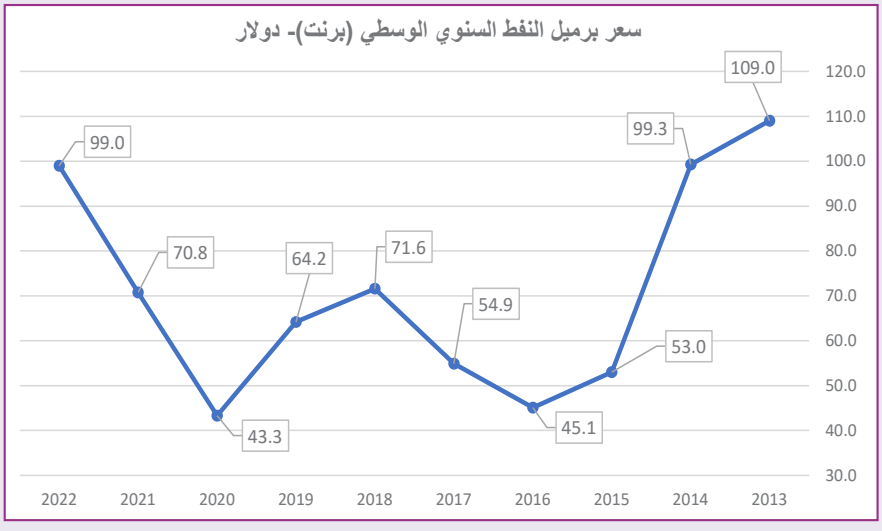

المصدر: markets.businessinsider.com

4 – المدفوعات الخارجية

1-4

بحسب آخر المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان، ازداد العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري Current account في لبنان إلى حوالي 3,0 مليارات دولار في النصف الأول من العام 2022 مقابل عجز بقيمة 2,2 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2021. وساهم في هذا الأمر ارتفاع العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB) [10] إلى حوالي 6,2 مليارات دولار من حوالي 4,4 مليارات دولار في الفترتَيْن المذكورَتيْن على التوالي، في حين سجّل تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل مجتمعةً تحسّناً إلى حوالي 3,2 مليار دولار من حوالي 2,2 مليار دولار، ولكن ليس كافياً لخفض العجز في ميزان المدفوعات.

وبخصوص كامل العام 2022، من المقدّر أن يحقّق العجز في الميزان الجاري مستوى أعلى ممّا كان عليه في العام 2021 (3,4 مليارات دولار)، مع ارتفاع الواردات السلعية بشكل ملحوظ على الرغم من حصول تحسّن في ميزان التحويلات الجارية والخدمات. وبناء على ذلك وعلى تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي للعام 2022 مقيّماً بالدولار، من المقدّر أن تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلّي الإجمالي Current account deficit/ GDP قد بلغت حوالي 28% في العام المذكور مقابل حوالي 15% في العام 2021.

2-4

على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد ارتفعت بحوالي 7,0% في العام 2022 لتصل إلى حدود 6,8 مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل 6,4 مليارات دولار في العام 2021، ليحتلّ لبنان المركز الثالث إقليمياً بعد مصر والمغرب. مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الانتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الانتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والاقتصادي بالأُسَر والبلد، ولعبت هذه التحويلات دوراً أساسياً في صمود اللبنانيين المقيمين في وجه الأزمات المتتالية التي يعرفها البلد منذ العام 2019.

وبحسب تقديرات مصرف لبنان، ارتفعت التحويلات الصافية إلى ما يزيد عن 2,8 مليار دولار في النصف الأول من العام 2022 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل حوالي 2,5 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2021، أي بنسبة 12,5%، ذلك أنّ التحويلات الصادرة من لبنان تراجعت بشكل ملحوظ (-25%) في ظلّ ارتفاع التكاليف المرتبطة بها وانخفاض عدد العمّال الأجانب في لبنان، وحسّنت بدورها رصيد التحويلات الصافية، علماً أنّ التحويلات الواردة إلى لبنان بقيت مستقرّة بحسب معطيات المصرف المركزي.

10- يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

أبرز بنود ميزان المدفوعات (مليون دولار)

	2020	2021	أول 6 أشهر 2021	أول 6 أشهر 2022
الميزان التجاري	-6,499	-8,226	-4,369	-6,230
صافي حساب الخدمات	67	990	398	948
صافي حساب الدخل	-1,015	-1,497	-701	-546
صافي حساب التحويلات الجارية	4,669	5,335	2,490	2,800
الحساب الجاري	**-2,779**	**-3,398**	**-2,182**	**-3,028**
الحساب الرأسمالي والمالي	**11,430**	**7,121**	**2,471**	**2,874**
الحساب الرأسمالي	**1,666**	**933**	**469**	**159**
الحساب المالي	**9,764**	**6,188**	**2,002**	**2,715**
استثمارات أجنبية مباشرة	1,578	1,971	848	237
استثمارات الحافظة	2,205	533	-1,198	-1,250
استثمارات أخرى	-7,203	-2,843	-1,180	1,237
الأصول الإحتياطية	13,183	6,527	3,532	2,491
معاملات غير مسجّلة	**-8,652**	**-3,723**	**-289**	**154**

المصدر : مصرف لبنان.

3-4

وبالعادة، يُموَّل **العجز في ميزان الحساب الجاري** في لبنان من لبنان من خلال الحساب الرأسمالي والمالي Capital and financial account، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها، ومن خلال استعمال احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبيّة إذا لزم الأمر كما هي الحال بالنسبة الى الأعوام الممتدّة من العام 2018 إلى العام 2022.

وتبيّن أرقام مصرف لبنان العائدة للنصف الأول من العام 2022 وجود رصيد صاف إيجابي في كلّ من حساب الرأسمال والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة واستثمارات أخرى بقيمة تقارب الـ 1,6 مليار دولار، قابله رصيدٌ صافٍ سلبي في حساب استثمارات الحافظة بواقع 1,25 مليار دولار، أي أن هذه الأرصدة مجتمعةً لم تغطِّ، كما درجت عليه العادة سابقاً، سوى جزء بسيط من العجز في الحساب الجاري البالغ 3 مليارات دولار، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية هذه العجوزات، أي حوالي 2,7 مليارات دولار. وأشارت أرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان إلى استعمال حوالي 2,5 مليار دولار من احتياطيّات العملات الأجنبيّة مع تقدير رصيد بحدود 200 مليون دولار في بند "معاملات غير مسجّلة" Un-recorded transactions. مع الإشارة إلى أنّ العجز في ميزان المدفوعات المُقاس بطريقة تقريبية من خلال التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي مصارف ومصرف لبنان، بلغ 2,6 مليار دولار في النصف الأول من العام 2022.

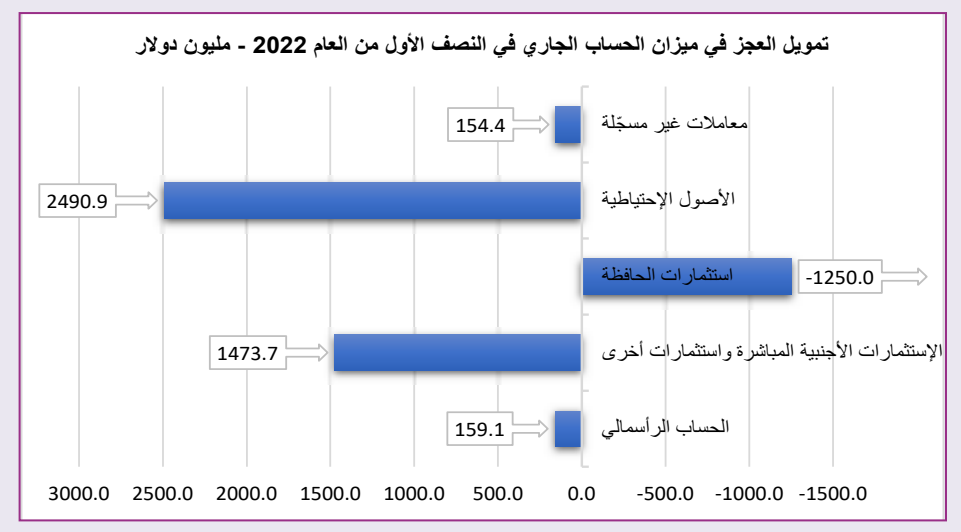

المصدر: مصرف لبنان.

وبالعودة إلى العام ٢٠٢١، تبيّن المعطيات التي ينشرها مصرف لبنان أنّ رصيد الحساب الرأسمالي والمالي خارج احتياطي العملات لدى المصرف المركزي بلغ أقلّ من ٦٠٠ مليون دولار أي أنّه لم يغطّ سوى جزء بسيط من العجز في الحساب الجاري البالغ ٣,٤ مليارات دولار، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية العجز. وأشارت أرقام ميزان المدفوعات إلى استعمال ما يقارب ٦,٥ مليار دولار من احتياطيّات العملات الأجنبيّة (بدل ٢,٨ مليار دولار)، التي غطّت أيضاً زهاء ٣,٧ مليارات دولار إضافية لعمليّات غير مسجّلة Unrecorded transactions. مع الإشارة إلى أنّ العجز في ميزان المدفوعات المُقاس بطريقة تقريبية من خلال التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي المصارف ومصرف لبنان، بلغ ٢,٠ مليار دولار في العام المذكور.

4-4

وتُشير المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الاستثمارات في العالم، إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان تراجعت بشكل كبير إلى حوالي ٢٣٧ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٢، مقابل حوالي ٨٤٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢١ و١٩٧١ مليون دولار في كامل العام ٢٠٢١، وهذا أمر طبيعي مع غياب ثقة المستثمرين في الخارج في ظلّ الغموض الذي يلفّ مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أنّ مستواها في العام ٢٠٢١ تأثّر بعودة استثمارات أجنبية مباشرة من الخارج إلى لبنان بقيمة فاقت ١٣٦٥ مليون دولار بحسب معطيات المركزي، ارتبطت على الأرجح بانسحاب المصارف اللبنانية من بعض الأسواق الخارجية تأميناً للسيولة بالعملات الأجنبية. ونُذكّر بأنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تموّل سابقاً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وقد تركّزت في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الاستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

5-4 التجارة الخارجية
الواردات السلعية

بحسب المركز الآلي الجمركي، ارتفعت قيمة الواردات السلعية بشكل لافت إلى ١٩٠٥٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٢، مقابل ١٣٦٤١ مليون دولار في العام ٢٠٢١، أي بقيمة ٥٤١٢ مليون دولار وبنسبة ٣٩,٧٪، بعد ارتفاعها أيضاً في العام ٢٠٢١ إنّما على نحو أقلّ وذلك بقيمة ٢٣٣١ مليون دولار وبنسبة ٢٠,٦٪، في حين كانت قد تراجعت بشكل ملحوظ في العام

٢٠٢٠ بقيمة ٧,٩ مليارات دولار وبنسبة ٤١,٢٪ نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية السائدة. وفي العام ٢٠٢٢، سجّلت جميع البنود الجمركية، باستثناء بند واحد هو منتجات الصناعة الكيماوية، ارتفاعاً في قيمة الواردات منها تفاوت بين بند وآخر، وكان أبرزها ارتفاع قيمة الواردات من المنتجات المعدنية التي تتألّف بوجه خاص من المشتقات النفطية (+١٧٠٣ مليون دولار) تحت تأثير زيادة الأسعار العالمية وليس الكمّيات المستوردة (التي تراجعت)، ومن الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (+١٢٧٤ مليون دولار)، ومن معدّات النقل (+٨٧٧ مليون دولار)، ومن المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة (+٤٤٤ مليون دولار).

الواردات السلعية

السنوات	القيمة- مليون دولار	نسبة التغيّر - ٪	الكمّيات- ألف طن	نسبة التغيّر- ٪
2018	19980	+2,0	15855	-16,4
2019	19239	-3,7	19351	+22,0
2020	11310	-41,2	13475	-30,4
2021	13641	+20,6	12124	-10,0
2022	19053	+39,7	11540	-4,8

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

في المقابل، سجّلت الكميّات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨٪ وبحوالي ٥٨٣ ألف طن في العام ٢٠٢٢، بحيث بلغ حجمها ١١٥٤٠ ألف طن في العام ٢٠٢٢، مقابل ١٢١٢٤ ألف طن في العام الذي سبق. وقد تأثّرت بشكل خاص بتراجع الكمّيات المستوردة من المنتجات المعدنية التي تزن كثيراً، وذلك بحوالي ١٢٣٦ ألف طن وبنسبة ١٧,٢٪، في حين سجّل قسم كبير من السلع الأخرى ارتفاعاً في الكمّيات المستوردة تفاوت بين بند وآخر. وعند عزل بند المنتجات المعدنية، تكون الكمّيات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد ازدادت بالمتوسّط بنسبة كبيرة بلغت ١٣,٢٪.

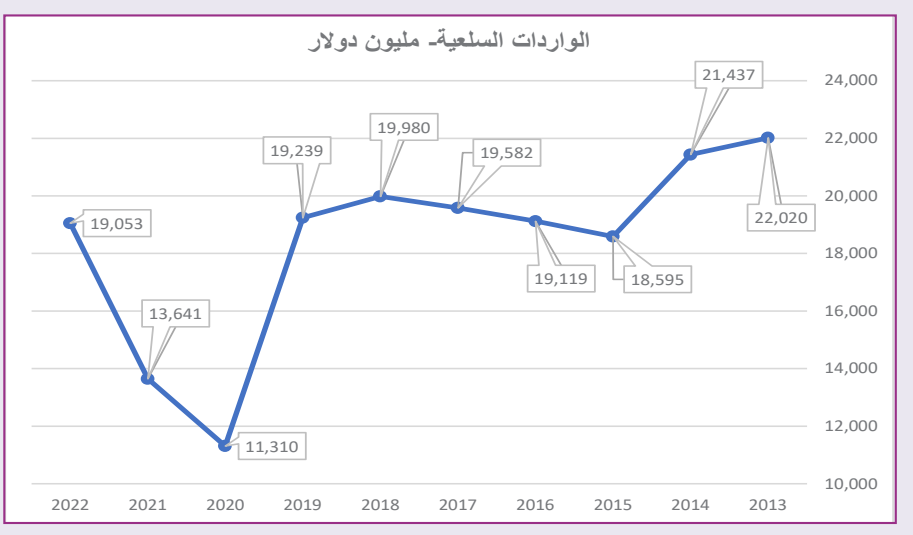

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

وبذلك، تكون الواردات السلعية قد عادت إلى المستويات المرتفعة التي كانت تسجّلها قبل الأزمة، وهذا أمر مستغرب في بلد يعاني من أزمة اقتصادية ومالية حادّة، حيث من الطبيعي والضروري أن يتمّ ضبط فاتورة الاستيراد إلى أقصى حدّ بعد أن شكّلت في السنوات الماضية نقطة ضعف كبيرة للاقتصاد واستنزافاً لموجودات البلد السائلة بالعملات الأجنبية. ولكن عند معرفة الأسباب الكامنة وراء الارتفاع الكبير في الواردات السلعية سيزول هذا الاستغراب. وقد ساهم بذلك ارتفاع أسعار السلع العالمية، وبخاصّة المشتقات النفطية والمواد الغذائية. كما أنّ الوقائع والمشاهدات تشير إلى أنّ جزءاً كبيراً من هذا الاستيراد هو لسلع قابلة للتخزين استباقاً لرفع الرسوم الجمركية بعد أن كثر الحديث عنها طيلة العام في حين بوشر العمل به فعلياً منذ بداية كانون الأول ٢٠٢٢، وجاء أيضاً، كما درجت عليه العادة في السنوات الأخيرة، لتلبية حاجة الاقتصاد السوري جزئياً من عدد من السلع من مشتقات نفطية وغيرها خاصّة وأنّ تسيّب الحدود يُساعد في ذلك.

ويختصر الرسمان البيانيّان التاليان **توزّع قيمة الواردات السلعية** بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠٢٢.

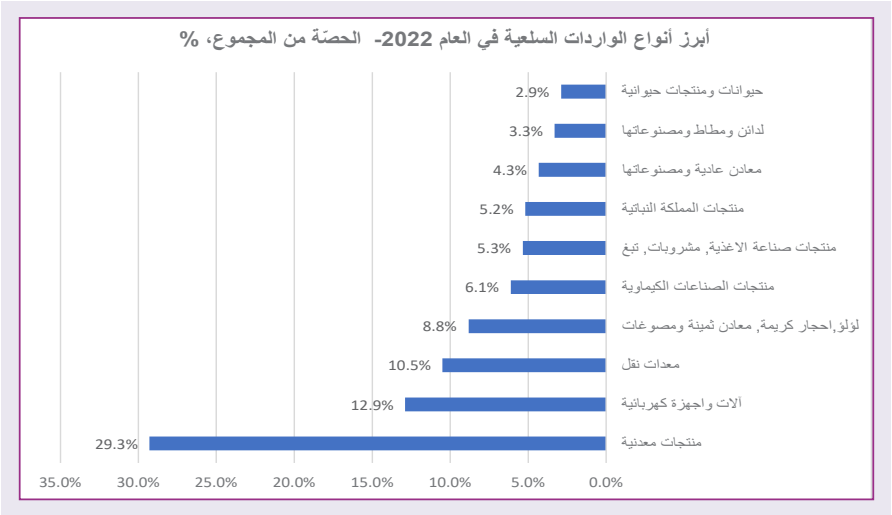

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

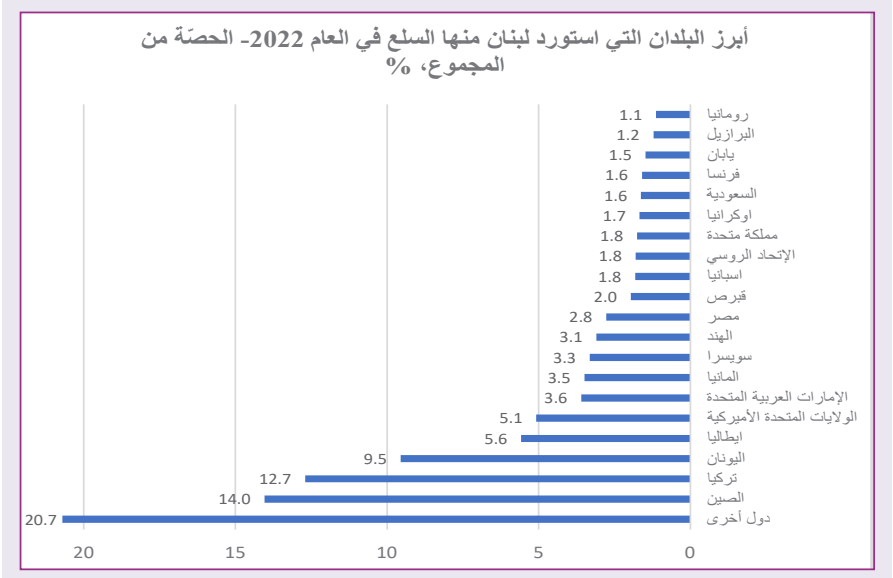

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

6-4 الصادرات السلعية

سجّلت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ أداء عادياً يأتي مندرجاً ضمن مستواها الوسطي المسجّل في السنوات العشرة الأخيرة، من دون أن تحقّق تطوّراً لافتاً بعد الأزمة كما اعتقد به البعض بخاصّة مع تدنّي كلفة العمالة في لبنان. وتراجعت هذه الصادرات إلى ٣٤٩٢ مليون دولار أو بنسبة ١٠,٢٪ في العام ٢٠٢٢، في حين ازدادت الكمّيات المصدّرة بنسبة بسيطة بلغت ٠,٧٪. وقد تأثّرت بعدّة عوامل منها ضعف الطلب السعودي على السلع اللبنانية، حيث كانت المملكة العربية السعودية تستورد سنوياً من لبنان ما لا يقلّ عن ٢٠٠ مليون دولار من السلع لتصل أحياناً إلى حدود الـ ٤٠٠ مليوناً. وفي تفصيل هذه الصادرات، يُلاحظ أنّ البنود الجمركية لم تعرف في العام ٢٠٢٢ لا اتجاهاً واحداً ولا وتيرة تغيّر واحدة.

الصادرات السلعية

السنوات	القيمة- مليون دولار	نسبة التغيّر - ٪	الكمّيات- ألف طن	نسبة التغيّر- ٪
2018	2952	+3,8	1840	-5,0
2019	3731	+26,4	1677	-8,9
2020	3544	-5,0	1889	+12,6
2021	3887	+9,7	1768	-6,4
2022	3492	-10,2	1780	+0,7

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

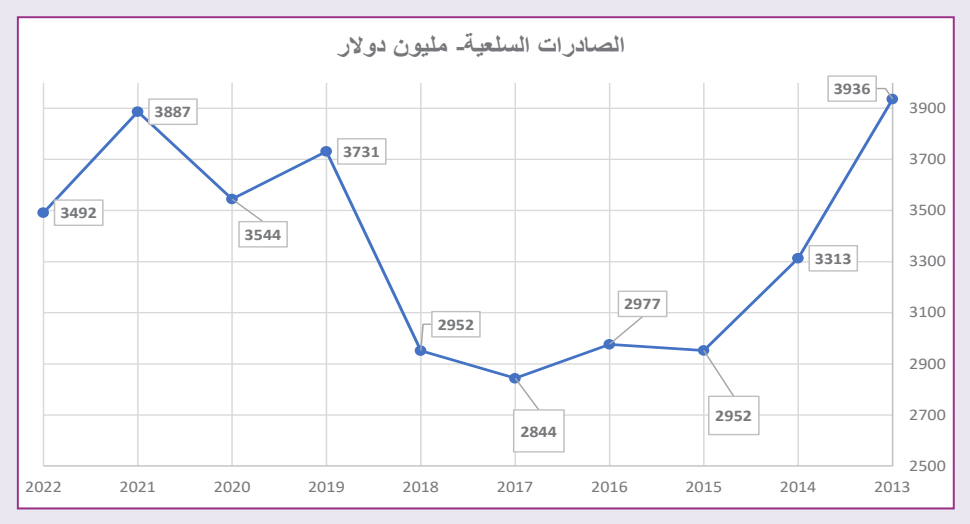

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

ويضيء الرسمان البيانيان التاليان على توزّع **قيمة الصادرات السلعية** بحسب أنواعها وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢.

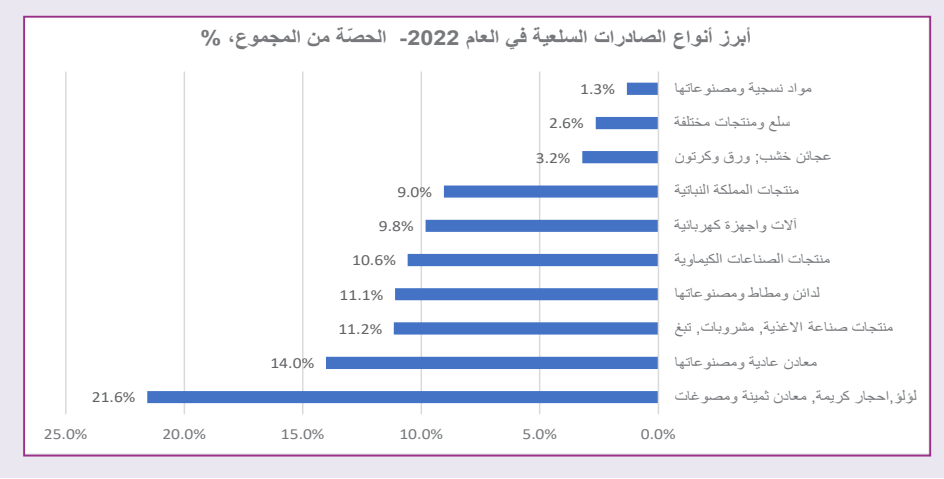

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

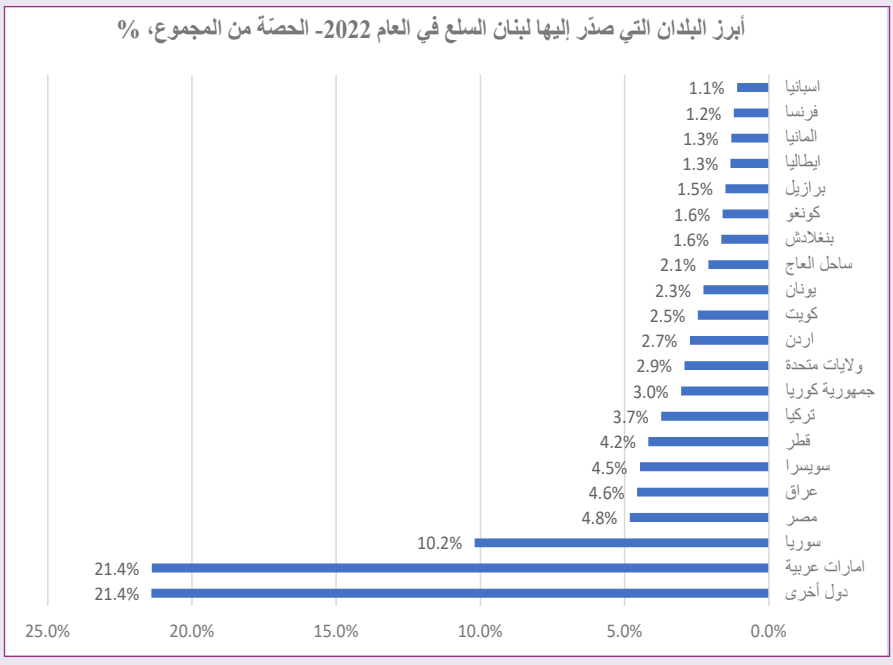

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

5 – النشاط المصرفي في العام 2022

تعمل المصارف في لبنان ومنذ بداية الأزمة في بيئة غير سليمة ومواتية، وتتعرّض لسلسلة من الافتراءات والتجنّي والتعدّيات وكأنها خطة تدميرية ممنهجة. علماً أن الأزمة الحالية تُصنَّف بحسب المعايير الدولية بالنظامية سبّبتها عوامل مترابطة تراكمت على مدى عقود. وتقع المسؤولية **أولاً** على الدولة التي هدرت الأموال بحكم سياسات الدعم وعدم ضبط التهرّب الضريبي والهدر ثم أعلنت التوقّف عن الدفع ولم تقرّ بعد حتى تاريخه خطة التعافي والتشريعات الضرورية لتأمين العدالة للجميع. **وثانياً** على مصرف لبنان الذي وضع السياسات النقدية تطبيقاً لسياسات الحكومات المتعاقبة. **وثالثاً** على المصارف في حال الاعتبار أنها المسؤولة عن إيداع فائض سيولتها لدى مصرف لبنان، مع العلم بأنها راعت تعاميم السلطات التنظيمية والرقابية في توظيفاتها.

والمصارف مستعدّة للمساهمة بتحمّل المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة الراهنة التي تستوجب تسريع الحلول. وتصرّ على وجوب إقرار خطة نهوض شاملة وكافة التشريعات والإصلاحات المطلوبة وأوّلها قانون الكابيتال كونترول لوضع الضوابط على السحوبات والتحاويل إلى الخارج للمحافظة على ما تبقّى من مخزون بالدولار الأميركي والحدّ من تزايد الفجوة المالية بالإضافة إلى قانون إعادة هيكلة المصارف.

من جهة أخرى، تتعرّض المصارف لجملة من استدعاءات قضائية تعسّفية بشبهة تبييض الأموال من شأنها إلحاق الأذى بعلاقة المصرف المعني بالمصارف المراسلة التي يمكنها وقف تعاملاتها بشكل تام مع لبنان عبر إقفال حسابات المصارف اللبنانية لديها، وبالتالي يصبح لبنان معزولاً عن العالم مالياً.

ولطالما التزمت المصارف في لبنان بقواعد مكافحة تبييض الأموال ومشهود لها بذلك، وهي تسعى حالياً مع السلطات النقدية للحدّ من حجم الاقتصاد النقدي قدر المستطاع، وصدر في هذا الإطار التعميم الأساسي رقم ١٦٥ الذي يطلب من المصارف فتح حسابات Fresh بالدولار والليرة اللبنانية لتسوية التحاويل المصرفية الإلكترونية الخاصة بالأموال الـ fresh، وتسوية مقاصة الشيكات التي يتم تداولها أيضاً بالأموال النقدية على أن يبدأ العمل به ابتداءً من أول حزيران 2023.

1-5

في العام 2022 وبالمقارنة مع السنوات التي تلت الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول 2019، تباطأت وتيرة تراجع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان والذي وصلت قيمته إلى ما يوازي 254853 مليار ليرة (ما يعادل 169,1 مليار دولار على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة للدولار)، مسجّلاً تراجعاً بنسبة 3,3% بعد تراجعه بنسبة 7% و13,3% و13,1% على التوالي في السنوات 2021 و2020 و2019. وترافق استمرار انكماش النشاط المصرفي وتعطّل دور المصارف في تنمية الاقتصاد الوطني مع استمرار الأزمة السياسية والاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد، مع شغور مركز الرئاسة الأولى وغياب حكومة أصيلة بالإضافة إلى عدم تطبيق أي من الإصلاحات المطلوبة تتيح الحصول على مساعدات خارجية.

2-5

يعرض الجدول أدناه تطور بنود مطلوبات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية العامَيْن 2020 و2022:

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2020		2021		2022	
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)
ودائع القطاع الخاص المقيم	168519	59,4	158178	60,0	154248	60,5
ودائع القطاع العام	8264	2,9	7538	2,9	7055	2,8
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	41233	14,5	36996	14,0	35270	13,8
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	9924	3,5	7343	2,8	6501	2,6
الأموال الخاصة	30045	10,6	26810	10,1	27569	10,8
مطلوبات أخرى	25489	9,0	26922	10,2	24210	9,5
المجموع	**283474**	**100,0**	**263717**	**100,0**	**254853**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان.

3-5 الودائـع

في نهاية العام ٢٠٢٢، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، إلى ١٩٦٥٧٣ مليار ليرة (ما يعادل ١٣٠,٤ مليار دولار على أساس سعر صرف ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار)، مسجّلةً تراجعاً نسبتُه ٣٪ قياساً على نهاية العام الذي سبق بعد انخفاضات متتالية بنسبة ٧٪ في العام ٢٠٢١ وبنسبة ١١,٧٪ في العام ٢٠٢٠ وبنسبة ٨,٣٪ في العام ٢٠١٩. وبلغ مجموع انخفاض الودائع في السنوات الأربع الماضية (٢٠١٩-٢٠٢٢) ما يقارب ٤٨ مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمّن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

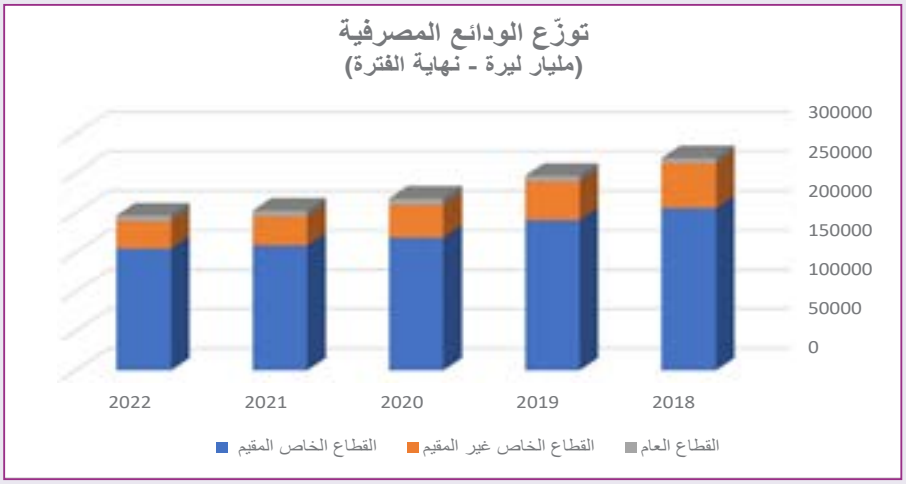

المصدر : مصرف لبنان.

في نهاية العام 2022، شكّلت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم 78,5% من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم 17,9% وتلك العائدة للقطاع العام 3,6%.

يندرج تراجع الودائع في سياق تسديد القروض (حوالي 80% من تراجع الودائع نجم في السنوات الثلاث الماضية من تسديد القروض) ومن عمليات سحب الودائع ضمن السقوف والشروط الموضوعة بالإضافة إلى تقلّص التدفّقات والتحويلات من الخارج لتغذية الودائع.

4-5

في تفصيل تطور ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتّضح انخفاض الودائع المحرّرة بالعملات الأجنبية بنسبة 7% وبقيمة 7,2 مليارات دولار لتصل إلى 95,6 مليار دولار في نهاية العام 2022، مقابل ارتفاع الودائع المحرّرة بالليرة اللبنانية بنسبة 12,9% وبمقدار 5202 مليار ليرة لتبلغ 45374 مليار ليرة في نهاية العام المذكور. ويُشار إلى أنه عند إعداد هذا التقرير، بلغت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية حوالي 94,1 مليار دولار في نهاية آذار 2023.

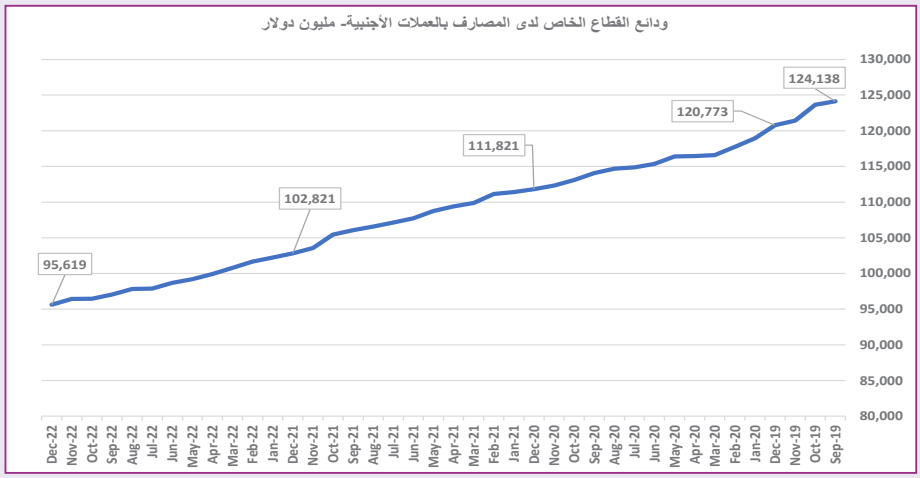

المصدر : مصرف لبنان.

5-5

من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 66,2% من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول 2022 موزّعة على 49,2% من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 33,8% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على 50,8% من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

6-5

استمرّ انخفاض معدلات الفائدة في العام 2022 والذي كان بدأ في كانون الأول 2019 تطبيقاً للتعميم الوسيط لمصرف لبنان رقم 536 تاريخ 4/12/2019 (استتبعه بالتعميم الوسيط رقم 544 في 13/2/2020)، وذلك في ظلّ القيود المطبّقة. وبلغ متوسّط الفائدة على الودائع بالليرة 0,60% في كانون الأول 2022 مقابل 1,09% في كانون الأول 2021 (7,36% في كانون الأول 2019). كما انخفض متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 0,06% من 0,19% (4,62%) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

فبموجب التعميم الوسيط رقم 536، طُلب من المصارف العاملة في لبنان التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع بعد تاريخ 4/12/2019 وهو 5% على الودائع بالعملات الأجنبية و8,5% على الودائع بالليرة اللبنانية. أما بحسب التعميم الوسيط 544، فباتت هذه المعدلات 2% على الودائع لشهر

و3% على الودائع لستة أشهر و4% للودائع لسنة وما فوق بالنسبة إلى العملات الأجنبية و5,5% و6,5% و7,5% للآجال ذاتها على التوالي بالنسبة إلى الليرة اللبنانية، وذلك للودائع التي تتلقّاها المصارف أو تقوم بتجديدها بعد 13/2/2020.

7-5 حساب رأس المال

في نهاية العام 2022، بلغ حساب رأس المال للمصارف التجارية العاملة في لبنان 27569 مليار ليرة أو ما يعادل 18,3 مليار دولار على أساس سعر 1507,5 ليرة للدولار الواحد، مسجّلة زيادة بنسبة 2,8% قياساً على نهاية العام 2021. تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان أصدر التعميم الوسيط رقم 659 بتاريخ كانون الثاني 2023، يسمح بإعادة تخمين الأصول الثابتة المادية والمالية للمصارف وتسجيل جزء منها في حسابات رأس المال. وكانت الأموال الخاصة تراجعت بنسبة 10,8% في عام 2021 وبنسبة أدنى قدرُها 3,8% في العام 2020 (بعد أن شهدت ارتفاعاً بلغت نسبته 2,8% في العام 2019). مردّ هذا التراجع الخسائر التي تكبّدتها المصارف مع رصدها مؤونات كبيرة تحسّباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص كما إلى ارتفاع الأعباء التشغيلية. وفي نهاية كانون الأول 2022، شكّلت الأموال الخاصة 10,8% من إجمالي الميزانية المجمّعة. واللافت أنه في نهاية عام 2022، ارتفعت الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، وقد شكّلت 24,1% من الأموال الخاصة مقابل 5,6% في نهاية العام 2021.

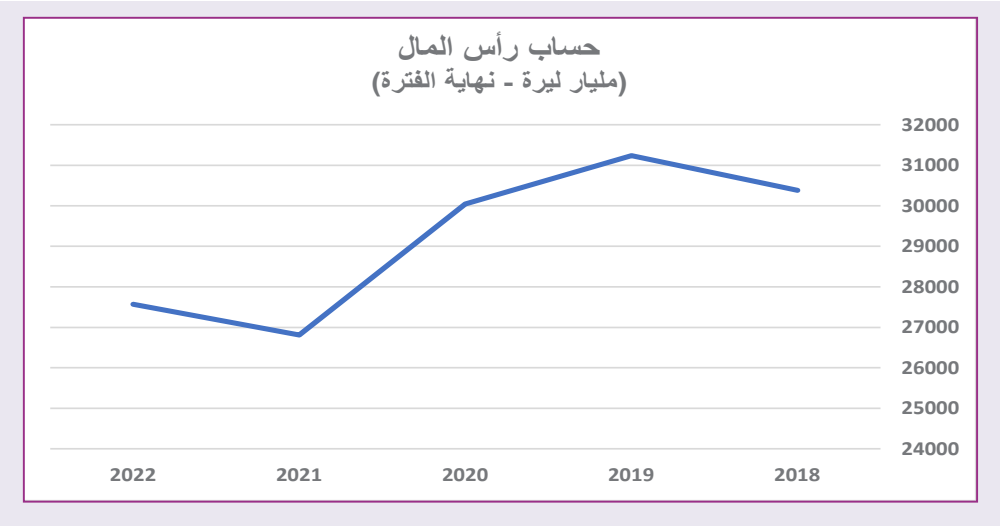

المصدر : مصرف لبنان.

8-5

تجدر الإشارة إلى أن المصارف تتحمّل قسماً من الخسائر في القطاع المالي بسبب انكشافها الكبير على الدين السيادي، ولا سيّما بالعملات الأجنبيّة (بين يوروبندز وشهادات إيداع وودائع لدى مصرف لبنان)، بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بتغيّر سعر الصرف وكذلك بسبب تزايد مخاطر القروض المتعثّرة وخصوصاً التسليفات المصرفية بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص.

9-5 توظيفات القطاع المصرفي

يعرض الجدول أدناه تطور بنود موجودات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية العامَيْن 2020 و2022 والذي يظهر ارتفاعاً لافتاً في حصة القيم الثابتة المادية والمالية بعد عمليات إعادة التقييم إلى 8,1% من المجموع بالإضافة إلى ارتفاع حصة الودائع لدى مصرف لبنان إلى 65%، مع تراجع حصّة كلّ من التسليفات للقطاع الخاص المقيم إلى 10,7% والقطاع العام إلى 6,8% والموجودات الخارجية إلى 6,0%.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات– ونسب مئوية)

	2020		2021		2022	
	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)	القيمة	الحصة (٪)
موفورات	168142	59,3	168501	63,9	165536	65,0
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	166477	58,7	164277	62,3	158984	62,4
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	*48288*	*17,0*	*37501*	*14,2*	*27150*	*10,7*
تسليفات للقطاع العام	*31745*	*11,2*	*25713*	*9,8*	*17383*	*6,8*
موجودات خارجية	*21141*	*7,5*	*18253*	*6,9*	*15185*	*6,0*
منها : ودائع لدى المصارف المراسلة	*7110*	*2,5*	*6919*	*2,6*	*6333*	*2,5*
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	*6235*	*2,2*	*4275*	*1,6*	*3078*	*1,2*
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	2445	0,9	2954	1,1	4210	1,6
قيم ثابتة (مادية وغير مادية)	7594	2,7	7356	2,8	20690	8,1
موجودات غير مصنّفة	4120	1,4	3763	1,3	4699	1,8
المجموع	**283474**	**100,0**	**263717**	**100,0**	**254853**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان.

10-5 التسليفات للقطاع الخاص

استمرّت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم في التراجع في العام 2022 لتصل إلى ما يوازي 30228 مليار ليرة (ما يعادل 20,1 مليار دولار على أساس سعر صرف 1507.5 ليرة للدولار الواحد) في نهاية العام، أي بتراجع نسبته 27,7% في عام 2022 بعد تراجع بنسبة 23,4% في العام 2021 وتراجع بنسبة أعلى بلغت 27,3% في العام 2020 (16,2%- في العام 2019). يُعزى هذا الانخفاض إلى أزمة السيولة المصرفية إضافة إلى غياب المناخ الملائم لأي تسليفات جديدة، وتسديد الديون مقابل الودائع على سعر الصرف 1507.5 أو 8000 قبل رفع السعر الرسمي إلى 15000 ليرة في مطلع شباط 2022.

11-5

وفي تفصيل التسليفات حسب العملة يتبيّن تراجع التسليفات بالليرة بنسبة 18,4% لتصل إلى 14906 مليارات ليرة في نهاية العام 2022 مقابل تراجع أكبر للتسليفات بالعملات الأجنبية بنسبة 34,8% لتبلغ 10,2 مليارات دولار في نهاية العام المذكور، للاستفادة من سداد القروض على أسعار صرف أدنى من الأسعار الفعلية في السوق. وعند إعداد هذا التقرير، بلغت التسليفات بالعملات الأجنبية 9 مليارات دولار في نهاية آذار 2023.

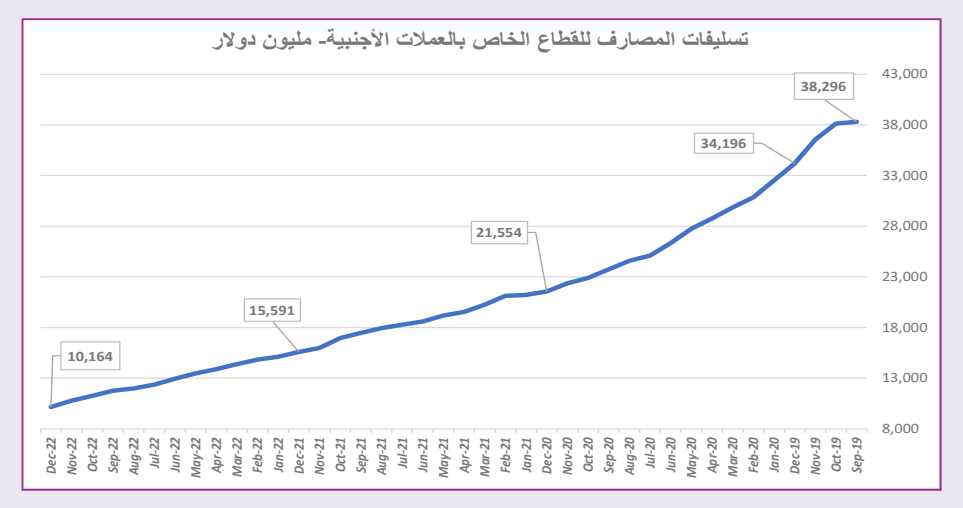

المصدر : مصرف لبنان.

12-5

وشكّلت **التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم**، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، 10,2% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية كانون الأول 2022 (حوالي 2 مليار دولار). وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم 656 تاريخ كانون الثاني 2023 أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط 2023.

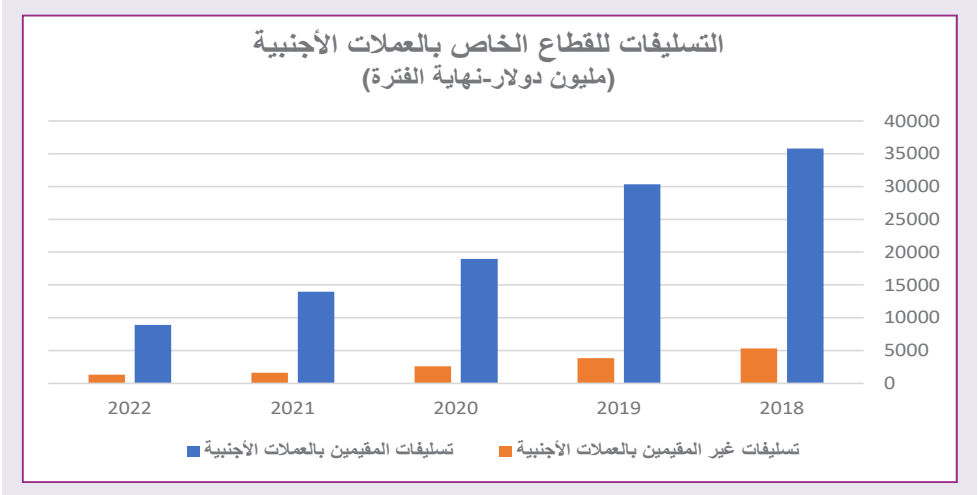

المصدر : مصرف لبنان.

13-5

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبيّة قياساً على الودائع بهذه العملات إلى 10,6% في نهاية العام 2022 مقابل 15,2% في نهاية العام 2021، كما انخفضت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى 32,9% مقابل 45,5% في نهاية التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

14-5

ارتفعت نسبة الديون غير المنتجة (صافية من المؤونات) من 8,7% من الديون للقطاع الخاص في نهاية عام 2019 إلى 15,6% في نهاية العام 2020 ثم إلى 18,8% في نهاية عام 2021 لتنخفض قليلاً إلى 17,8% في نهاية عام 2022. وبلغت نسبة المؤونات إلى الديون المشكوك بتحصيلها 53,6% و52,3% و57% و67,9% في التواريخ الأربعة المذكورة تباعاً.

15-5

حافظت معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة على العموم على المنحى الانخفاضي في العام 2022، إذ انخفض متوسّط الفائدة المدينة على الدولار من 6,01% في كانون الأول 2021 إلى 4,16% في كانون الأول 2022. كما انخفض متوسط الفائدة المدينة على الليرة من 7,14% إلى 4,56% في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

16-5 التسليفات القطاع العام

بلغت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام ما يوازي 17383 مليار ليرة في نهاية العام 2022، أي بتراجع نسبته 31,1% قياساً على نهاية العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 20,6% في العام الذي سبق (-26,6% في العام 2020 و-14,6% في العام 2019).

17-5

وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 12707 مليارات ليرة في نهاية عام 2022 مقابل 18205 مليارات ليرة في نهاية العام الذي سبق، كما انخفضت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصافية من المؤونات، إلى ما يوازي 4423 مليار ليرة على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة للدولار (2934 مليون دولار) مقابل 6661 ملياراً (4419 مليون دولار) في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي، وشكّلت 3,1% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية في نهاية 2022 مقابل 4,3% في نهاية العام 2021. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم 649 الصادر في تشرين الثاني 2022، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى 75% (من 45%).

18-5 الموجودات الخارجيّة

بلغت ودائع المصارف التجاريّة لدى المصارف المراسلة 4,2 مليارات دولار في نهاية عام 2022 مقابل 4,6 مليارات دولار في نهاية عام 2021.
وشكّلت نسبتها من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبيّة 4,4% في نهاية العامَيْن المذكورَيْن. وتجدر الملاحظة أن توظيفات وودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف المراسلة بلغت 0,1- مليار دولار في نهاية 2022 مقابل 0,3-مليار دولار في نهاية العام 2021.

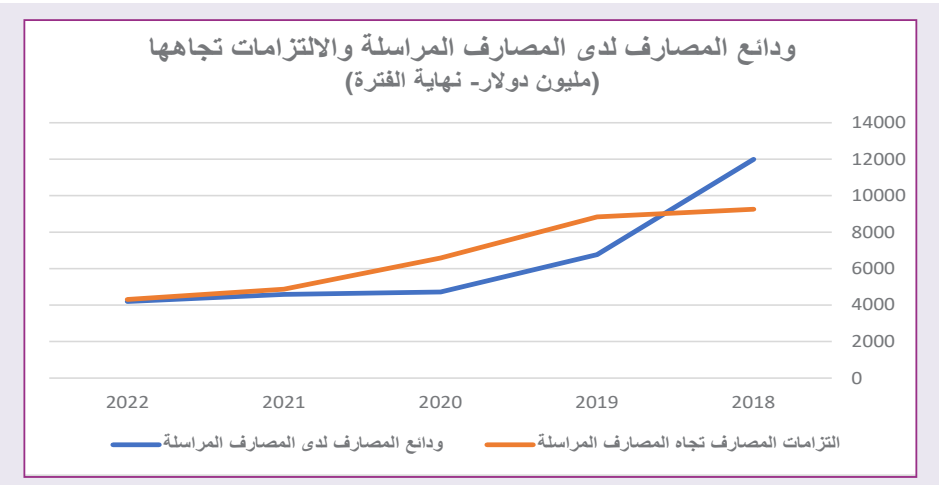

المصدر : مصرف لبنان.

19-5 الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية العام 2022، بلغت **ودائع المصارف التجاريّة لدى مصرف لبنان بالليرة وبالعملات الأجنبية** 158984 مليار ليرة (أو ما يعادل 105,5 مليارات دولار على أساس سعر صرف 150,5 ليرة للدولار) مقابل 164277 مليار ليرة (109 مليارات دولار) في نهاية العام الذي سبق، أي بتراجع نسبتُه 3,2% بعد تراجعها بنسبة 1,3% في العام 2020. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف (وقد خفّضه مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم 586 تاريخ 8 حزيران 2021) والودائع الحرّة بالليرة والدولار، إضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. وقد بلغت الشهادات بالليرة 43147 مليار ليرة في نهاية عام 2022 (43177 مليار ليرة في نهاية العام 2021)، فيما انخفضت الشهادات بالدولار إلى 18,7 مليار دولار في نهاية عام 2022 مقابل 22,5 مليار دولار في نهاية عام 2021. يُذكر أن الودائع لدى المصرف المركزي هي أساس خسائر القطاع المصرفي وشكّلت حوالي 81% من مجموع ودائع الزبائن في المصارف في نهاية عام 2022. وتقدّر ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية بحسب السلطات الرسمية بحدود 85 مليار دولار، أي ما يوازي 90% من ودائع زبائن المصارف بالدولار في نهاية آذار 2023.

القسم الثاني

تعاميم مصرف لبنان

مضمون أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام 2022 والأشهر الأولى من العام 2023

في العام 2022، واصلت جمعية المصارف مع السلطات النقدية والرقابية وبالتعاون مع إدارات المصارف متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية والملفات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية.

مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام 2022 والأشهر الأولى من العام 2023

- **إجراءات استثنائية حول العمليات على العملات الأجنبية وحول السحوبات النقدية**

بناءً على حق مصرف لبنان بالقيام مباشرة في حالات استثنائية وبالإتفاق مع وزير المالية بشراء العملات الأجنبية من الجمهور وبيعها منه، أصدر المصرف المركزي **التعميم الأساسي رقم 161** في كانون الأول 2021 ليزوّد المصارف بالدولار الأميركي النقدي على أساس السعر اليومي لمنصّة "Sayrafa" المعلن في اليوم السابق وذلك ضمن المبلغ المتبقي للسقف المحدد لكلّ مصرف للشهر الجاري. وقد تمّ تمديد مهلة العمل بهذا التعميم إلى 28/2/2022 قابلة للتجديد وفقاً **للتعميم الوسيط رقم 612** الصادر في كانون الثاني 2022. وبالإضافة إلى مفاعيل التعميم رقم 161، أصدر مصرف لبنان بياناً في كانون الثاني 2022 يعلن فيه زيادة الكوتا الشهرية بحيث بات بإمكان المصارف إجراء العملية دون سقف محدّد. ليعود مصرف لبنان ويمدّد مهلة التعميم الأساسي 161 تباعاً آخرها لغاية 30/4/2023 قابلة للتجديد من خلال كلّ من **التعاميم الوسيطة 615، 618، 619، 624، 635، 639، 641، 647، 652، 653، 660، 663 و666.**

وكان مصرف لبنان قد أصدر في العام الذي سبق التعميم رقم 151 الذي ذكر أنّه في حال طلب أي عميل يستفيد من أحكام التعميم الأساسي رقم 148 اجراء أية سحوبات أو عمليات صندوق نقداً من الحسابات أو من المستحقات العائدة له بالدولار الأميركي أو بغيرها من العملات الأجنبية، فإنّه يتعيّن على المصارف العاملة في لبنان، شرط موافقة العميل المعني، أن تقوم بتسديد ما يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق، الذي تمّ تعديله على سعر 8000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد ضمن سقف 3000 دولار أميركي للحساب الواحد من خلال **التعميم الوسيط رقم 601** الصادر في أواخر العام 2021 بعد أن كان السعر محدّد عند 3900.

كما تمّ تمديد العمل بهذا القرار من خلال **التعميم الوسيط رقم 627** ليصبح لغاية 31/12/2022 ثمّ لغاية 30/6/2023 من خلال **التعميم الوسيط رقم 654.** وكان المصرف المركزي قد أصدر **التعميم الوسيط رقم 636** في تموز 2022 ليطلب من المصارف إبلاغ لجنة الرقابة على المصارف، شهرياً، بقيمة العملات الأجنبية الناتجة عن العمليات المذكورة.

أمّا في كانون الثاني 2023، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 657** معدّلاً سعر الـ 8000 ليرتفع إلى 15000 ضمن سقف 1600 دولار أميركي للحساب الواحد شهرياً بدلاً من 3000 وذلك بدءاً من أوّل شهر شباط 2023.

- **إجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الأجنبية**

في حزيران 2021، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم 158** الرامي إلى تسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية ليتيح سحب مبلغ 400 دولار أميركي، شهرياً لـ "صاحب الحساب الخاص المتفرع" يدفع نقداً و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد دون عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة على ان

لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ 4800 دولار أميركي، اضافة الى ما يوازي 400 دولار أميركي بالليرة اللبنانية، شهرياً، على اساس سعر 15000 ليرة لبنانية للدولار الاميركي الواحد بدلاً من 12000، يدفع منها 50% " لصاحب الحساب" نقدا و50% بواسطة البطاقات المصرفية و/او الشيكات و/او التحاويل لتسديد مستحقات مترتبة على "صاحب الحساب" **وفقاً للتعميم الوسيط رقم 658** الصادر في كانون الثاني 2023.

ويوجب التعميم أن يتمّ اعتماد مجموع ارصدة الحسابات الدائنة للعميل المقيم وغير المقيم كافة بالعملات الأجنبية، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها (كالحساب المشترك أو بالاتحاد ...)، والمكوّنة قبل تاريخ 31/10/2019 (يستفيد "صاحب الحساب" عن حساباته لأجل المفتوحة قبل هذا التاريخ عند انتهاء آجالها وعن الضمانات النقدية (Cash Collateral) المقدّمة منه أيضاً قبل التاريخ المذكور عند تحريرها وفق **التعميم الوسيط رقم 626** الصادر في حزيران 2022). كما أشار التعميم الأخير أنّه يحقّ للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة، استعمال السيولة الخارجية المتوفرة لديها ضمن نسبة الـ 3% المشار إليها في التعميم الأساسي رقم 154 على أن يتم إعادة تكوينها في مهلة أقصاها 31/12/2023.

• قيود استثنائية على بعض العمليّات التي تقوم بها المصارف

في آب 2021، جاء **التعميم الأساسي رقم 159** ليحظّر على المصارف العاملة في لبنان شراء العملات الأجنبية في السوق الموازي في حين يمكنها شراء العملات الاجنبية المحوّلة مباشرة من الخارج لزبائنه اعلى سعر السوق وذلك حصراً لغايات استثمارية متوسطة وطويلة الاجل أو لتحسين نسب السيولة أو لتسديد التزامات في الخارج على أن يتم تسجيل هذه العمليات على المنصة الالكترونية لعمليات الصرافة.

كما يحظّر التعميم بيع وشراء الشيكات والحسابات المصرفية بالعملات الاجنبية لحسابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وجاء **التعميم الوسيط رقم 661** الصادر في كانون الثاني 2023 ليعدّل البند المتعلّق بحظر التداول بالعملات الأجنبية من غير "الأموال الجديدة" مع زبائنها إلاّ وفق السعر المحدّد في التعميم الأساسي رقم 151.

كما أصدر المصرف المركزي **التعميم الوسيط رقم 662** في شباط 2023 ليحظر بيع وشراء الشيكات والحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية أو بالليرة اللبنانية لحسابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى حظر إصدار شيكات مصرفية بالعملات الأجنبية أو بالليرة اللبنانية باسم مصرف آخر إلا إذا تمّ تضمين الشيك اسم المستفيد الذي يقتضي أن تودع قيمة الشيك في حسابه. كما أضاف التعميم نفسه أنّه يتوجب على المصارف عند إصدار شيكات مصرفية وشيكات مصدقة بالليرة اللبنانية التأكد، على مسؤوليتها، أنّ الغاية من طلب إصدار هذه الشيكات مشروعة (تسديد ضرائب ورسوم وتأمينات قضائية...) ولا تؤدّي إلى عمليات المضاربة على العملة الوطنية.

• تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) وتكوين المؤونات

أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم 649 ليطلب تكوين مؤونات مقابل محافظها من التوظيفات السيادية تدريجياً على فترة تنتهي بتاريخ 31/12/2026. أما في ما يخصّ المصارف التي تمّ منحها مهلة 10 سنوات لتكوين هذه المؤونات فيقتضي أن تقوم بتكوينها على فترة تنتهي بتاريخ 31/12/2029.

وعلى صعيد النسب المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة نظامياً، تمّت زيادة نسب الخسائر التنظيميّة المتوقّعة على التوظيفات في سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية إلى 75%.

• **فتح الحسابات المصرفية ومعدلات الفوائد الدائنة**

في الفصل الثالث من العام 2019، كان مصرف لبنان قد أصدر **التعميم الأساسي رقم 147** المتعلّق بفتح الحسابات المصرفية، والذي طلب بموجبه من المصارف، عند فتح حساب مصرفي لأيّ شخص طبيعي أو معنوي مقيم في لبنان بغية تسيير أعماله أو نشاطاته التجارية أو المهنية، أن تستحصل منه على صورة عن شهادة التسجيل لدى وزارة المالية. كما تبقى شروط الودائع كافة المتلقاة من المصارف العاملة في لبنان قبل تاريخ 5/12/2019 خاضعة لما تمّ الاتفاق عليه بين المصرف المعني وعملائه وذلك لغاية استحقاقها. ويتمّ تسديد الفوائد على الودائع الأجنبية بنسبة 50% بعملة الحساب و50% بالليرة اللبنانية، وقد تمّ تمديد العمل بهذا القرار لغاية 30/6/2023 بموجب **التعميم الوسيط رقم 655** الصادر في كانون الأول 2022.

وجاء **التعميم الوسيط رقم 611** الصادر في كانون الثاني 2022 ليضيف على التعميم الأساسي رقم 147 طلب مصرف لبنان من المصارف عدم رفض الشيكات التي يودعها العملاء في حساباتهم الجارية لديها إلاّ إذا أدّى ذلك إلى عدم مراعاة الأحكام والنصوص المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

• **الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان**

جاء في **التعميم الوسيط رقم 616** الصادر في آذار 2022 المتعلّق بالتعميم الأساسي رقم 44 طلب عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حملة الأسهم العادية عن السنوات المالية 2019 و2020 و2021 ليضيف **التعميم الوسيط رقم 659** الصادر في كانون الثاني 2023 العام 2022.

كما أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 649** في تشرين الثاني 2022 لإبلاغ المصارف أنّه بإمكانها واستثنائياً، عند احتساب نسبة الملاءة، أن تضيف إلى الأموال الخاصة الأساسية- فئة حقوق حملة الأسهم العادية- جزءاً من قيمة الخسائر الناتجة عن عمليات شراء الدولار الأميركي من مصرف لبنان لقاء أوراق نقدية (Banknotes) بالليرة اللبنانية بغية تخفيض مراكز القطع قبل 17/11/2022 وذلك بنسبة 66% من قيمتها بحد أقصى في العام 2022 وبنسبة 33% من قيمتها بحد أقصى في العام 2023.

كما أصدر المصرف المركزي **التعميم الوسيط رقم 659** في كانون الثاني 2023 ليقبل ضمن الأموال الخاصة الأساسية فئة حملة الأسهم العادية 50% من ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الموجودات العقارية المملوكة منه بكامل أسهمها والموجودات العقارية المملوكة بكامل أسهمها من الشركات العقارية التي يساهم فيها هذا المصرف والمساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج على أن يتحقق المجلس المركزي من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها وعلى ان تتم العملية في مهلة أقصاها 31/12/2023. وأضاف التعميم المذكور أنّه يمكن للمصارف وبشكل استثنائي بغية احتساب ربح التحسين تقييم الموجودات، أي الأصول الثابتة المتملكة استيفاءً لديون، بالدولار الأميركي النقدي (Fresh Dollar) واعتماد سعر صيرفة كما في 31 كانون الأول من كل عام ولمدة 5 سنوات في ما يخصّ موجوداتها العقارية المتملكة في لبنان والمساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج.

• **تأمين العملات الأجنبية للقطاعات الإنتاجية والحيوية لزوم عمليات الإستيراد**

بما أن الظروف الإستثنائية الراهنة التي يعانيها لبنان أثّرت بشكل كبير على عمليات تمويل استيراد المواد الغذائية الأساسية والأدوية، فقد أضاف مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 643** الصادر في تشرين الأول 2022 إمكانية أن تطلب المصارف العاملة في

لبنان من مصرف لبنان تأمين العملات الأجنبية بقيمة الفواتير المخصّصة حصراً لاستيراد القمح وبالنسبة التي تحدّدها وزارة الصحة من قيمة الفواتير المخصّصة حصراً لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضع لغاية عمر السنة والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية.

كما يقضي التعميم المذكور بتسديد العميل للنسبة المطلوب تغطيتها إلى المصرف المعني نقداً بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف المحدّد لتعاملات مصرف لبنان مع المصارف على أن يقوم المصرف بإيداعها أوراقاً نقدية (Banknotes) في مصرف لبنان بغية تأمين العملات الأجنبية اللازمة لعملية الإستيراد.

- **القروض الإستثنائية وقروض التجزئة والتسديد المسبق في ظلّ الظروف الراهنة**

أمّا من ناحية التسديد المسبق للقروض في الظروف الراهنة، فقد أصدر مصرف لبنان كلّ من **التعميمين الوسيطين رقم 638** في تموز 2022 **و646 في تشرين الأول 2022** ليضيفا على التعميم الأساسي رقم 23 استثنائياً إمكانية التسديد المسبق للقروض السكنية كافة والقروض التي تمنح لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي والقروض البيئية التي لا تتجاوز قيمة كلّ منها ثلاثين مليون ليرة لبنانية دون أخذ موافقة مصرف لبنان ودون تحميل العميل أي غرامات ناتجة عن التسديد المسبق لرصيد قرضه السكني قبل مرور سبع سنوات على وضعه موضع التنفيذ.

كما ذكر **التعميم الوسيط رقم 661** إمكانية تسديد القرض الإستثنائي الممنوح من خلال التعميم الأساسي رقم 152 للعميل المتضرر من انفجار مرفأ بيروت بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف (حالياً بقيمة وسطية تبلغ 15000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد) وذلك اعتباراً من 1/2/2023.
وطلب **التعميم الوسيط رقم 664** الصادر في آذار 2023 من المصارف العاملة في لبنان التقيّد بأحكام المادة 863 من قانون أصول المحاكمات المدنية وعدم حجز المعاشات أو اقتطاع منها ما يتجاوز النسب المحددة في المادة المذكورة (35% من دخل العائلة، ويمكن أن تصل إلى 45% كحد أقصى في حال الإستفادة من قرض سكني على ألاّ تتجاوز التسديدات الشهرية للقرض السكني 35% من دخل العائلة، أي الزوج والزوجة). كما ذكر التعميم العمل على إعادة جدولة قروض التجزئة الممنوحة بالدولار الأميركي بحيث لا تتجاوز التسديدات الشهرية النسب المحددة.

- **تصفية مراكز القطع المدينة**

طلب المصرف المركزي من خلال **التعميم الوسيط رقم 659** الصادر في كانون الثاني 2023 من المصارف أن تقوم بتصفية مراكز القطع المدينة المفتوحة كما في 31/12/2022 وذلك تدريجياً على فترة خمس سنوات بحيث لا تتعدى: نسبة 80% بحد أقصى في العام 2023، نسبة 60% بحد أقصى في العام 2024، نسبة 40% بحد أقصى في العام 2025، نسبة 20% بحد أقصى في العام 2026 وصفر في المئة في العام 2027.

- **مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب**

في ما يخصّ هذا الموضوع، أصدر مصرف لبنان في كانون الأول 2021 سلسلة **تعاميم وسيطة ذات الأرقام 625، 630، 631، 632، 633 و634** موجّهة إلى كلّ من المصارف والمؤسسات المالية التي تتعاطى العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية ومؤسسات الوساطة المالية وهيئات الاستثمار الجماعي ومؤسسات الصرافة وشركات الإيجار التمويلي وكونتوارات التسليف طالباً منها إجراءات العناية الواجبة بالنسبة للعملاء الحاليين على أساس الأهمية النسبية والمخاطر واتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه علاقات العمل الحالية في أوقات مناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه الإجراءات قد اتخذت قبل ذلك وموعد اتخاذها

ومدى كفاية البيانات التي تمّ الحصول عليها. كما تمّ طلب الاحتفاظ بجميع السجلات التي يتمّ الحصول عليها من خلال إجراءات العناية الواجبة تجاه "العميل" و"صاحب الحق الاقتصادي" (Beneficial Owner) وعن وضعه المالي وبملفات الحسابات لمدة 5 سنوات على الأقل بعد إقفال الحساب أو إنهاء علاقة العمل وبجميع المستندات المتعلّقة بالعمليات كافة. ومن خلال التعاميم المذكورة، تمّ إضافة ضرورة التدقيق في العمليات التي تتم طوال فترة قيام العلاقة مع العملاء لضمان اتساق العمليات التي يتمّ إجراؤها مع ما تعرفه المؤسسة عن العملاء ونمط نشاطهم والمخاطر التي يمثّلونها، وإذا اقتضى الأمر، مصدر الأموال. بالإضافة إلى التأكد من أن الوثائق أو البيانات أو المعلومات التي يتمّ الحصول عليها بموجب إجراءات العناية الواجبة محدثة باستمرار وذلك بمراجعة السجلات، لا سيما المتعلّقة بفئات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

وقد طالبت التعاميم إبلاغ حاكم مصرف لبنان كونه رئيساً لـ "هيئة التحقيق الخاصة" إذا كان هناك تأكيدات او شكوك بأن العملية او محاولة إجرائها تتعلّق بتبييض أموال أو جرائم أصلية مرتبطة بها أو تمويل إرهاب أو أعمال إرهابية أو منظمات إرهابية بغض النظر عن مبلغ العملية. وفي حال الإشتباه بتبييض أموال أو تمويل إرهاب لدى الشركة والاعتقاد بأنّ تنفيذ العناية الواجبة سوف ينبّه العميل، يُسمح حينها عدم مواصلة هذه الإجراءات.

وعند قيام أي من المؤسسات المذكورة بعمليات التحاويل النقدية بالوسائل الالكترونية الأخذ بالاعتبار مخاطر العميل، مخاطر البلد ومخاطر الخدمات عند تصنيف مخاطر العملاء والعمليات.
كما طالبت التعاميم بالتأكد بالنسبة للفروع والشركات التابعة العاملة في الخارج التي تمتلك أغلبية فيها، من تطبيقها لإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المفروضة في لبنان عندما تكون متطلبات الحد الأدنى في الدولة المضيفة أقل صرامة من تلك المطبقة في لبنان، وذلك بالقدر التي تسمح به قوانين وأنظمة الدولة المضيفة.

بالإضافة إلى ما ذُكر، **ذكر التعميم الوسيط رقم 633** أهمية تطبيق المصرف لإجراءات عدة منها الاستحصال على موافقة الإدارة العليا (Senior Management) قبل إقامة علاقات مع مصارف مراسلة، التثبت من طبيعة نشاط المصرف الأجنبي الذي يتعامل معه (Respondent Bank)، فهم مسؤولية كلّ من المصرف والمصرف الأجنبي الذي يتعامل معه (Respondent Bank) والقيام بما يتيح التوصل إلى اقتناع ذاتي بالنسبة إلى حسابات الدفع المفتوحة لديه من قبل المصارف الأجنبية (Payable Through Accounts) المراسلة، بأن هذه المصارف أدّت التزامات العناية الواجبة تجاه العملاء الذين لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى حسابات المصرف المراسل والتأكد من قدرة هذه الأخيرة على توفير معلومات العناية الواجبة ذات الصلة عند الطلب.

وفي إطار مراقبة حسابات الموظفين العموميين، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم 163** ليفرض على المصارف تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة بالنسبة لحسابات توطين الراتب التي تشهد حركة غير متأتية من الوظيفة (إيداعات أو تحويلات من استثمارات عقارية أو تجارية أو مصادر أخرى) وذلك عن طريق التشدد في مراقبة الحسابات والعمليات والقيام بالمتابعة المستمرة لعلاقة العمل وإجراء مراجعة دورية لها والحصول على موافقة الإدارة العليا على التعامل وتنفيذ العمليات، كما الاستحصال على معلومات أكثر تفصيلاً عن العميل وعن صاحب الحق الاقتصادي (Beneficial Owner). بالإضافة إلى وجوب فتح حساب فرعي لقيد العمليات غير المرتبطة بالوظيفة وإخضاعه لإجراءات العناية الواجبة المعززة والمراقبة المستمرة. وفي حال برز أي مؤشر لأي عملية فساد، يتوجب الرجوع لمؤشرات

الفساد المتعارف عليها. مع العلم أنّ وجود مؤشر أو أكثر لا يعني بحد ذاته وجود أعمال فساد، وإن وجد، يتوجّب إجراء مراجعة وتقييم للمعلومات المتوفرة حول العملية المعنية وبيانات العميل وحركة حسابه واتخاذ القرار المناسب بإبلاغ هيئة التحقيق الخاصة أو عدم إبلاغها.

• معلومات عن استثمارات المقيمين بقيم منقولة صادرة عن غير مقيمين

عدّل التعميم الوسيط رقم 665 الصادر في آذار 2023 قاعدة التقييم في الدليل التفسيري المرفق بالتعميم الأساسي رقم 91 ليطالب عند التصريح بحيازة أي سند، بعدم استخدام قيمته الإسمية بل قيمته السوقية عند إقفال العمليات في آخر يوم من كل فصل. كما تجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية سوف تستخدم أيضاً للمطابقة مع بنود في الميزانية الموقوفة في التاريخ ذاته. وفي ما يتعلّق بالسندات المرتبطة بديون كالسندات المضمونة بقروض عقارية، يجب التصريح عن القيمة السوقية السائدة في ذلك التاريخ.

كما يجب التعبير عن جميع المبالغ بالقيمة المقابلة بالدولار الأميركي (بالوحدات)، استناداً إلى أسعار الصرف السائدة في آخر يوم من كل فصل. ويُعمل بهذا التعميم اعتباراً من الفصل الأول من العام 2023.

• الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الاميركي المودعة لدى مصرف وفوائد شهادات الايداع بالدولار الاميركي المصدرة من مصرف لبنان

أصدر مصرف لبنان في نيسان 2023 التعميم الوسيط رقم 668 ليمدّد العمل لغاية 31/12/2023 بالمواد المتعلّقة بتخفيض الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الاميركي المودعة لدى مصرف لبنان من المصارف العاملة في لبنان بنسبة 50% واستمرار مصرف لبنان، استثنائياً، بدفع نصفها بالدولار الاميركي والباقي بالليرة اللبنانية، وبتخفيض فوائد شهادات الايداع بالدولار الاميركي المصدرة من مصرف لبنان التي تملكها المصارف العاملة في لبنان بنسبة 50% واستمرار مصرف لبنان، استثنائياً، بدفع نصفها بالدولار الاميركي والباقي بالليرة اللبنانية.

• تسديد رواتب موظفي القطاع العام

أصدر مصرف لبنان في آذار 2022 **تعميماً أساسياً رقم 162** يفرض على المصارف كافة تأمين السيولة اللازمة لسحب موظفي القطاع العام كامل رواتبهم الشهرية وملحقاتها والمساعدات الاجتماعية والمستحقات من صناديق التعاضد العائدة لهم وعدم وضع قيود عليها سواء لناحية تحديد سقوف للسحوبات النقدية منها أو تقسيطها على دفعات أو فرض عمولات أو نفقات وعدم التذرع بالسقوف المحددة للسحوبات النقدية من حساباتها لدى مصرف لبنان.

• نفقات المصارف التشغيلية

جاء **تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 164** الصادر في تشرين الأول 2022 ليطلب من المصارف كافة التصريح للجنة الرقابة على المصارف عن كلفة المصاريف التشغيلية الشهرية الملزمة بدفعها من "أموال جديدة" والتي تمّ أو سيتمّ دفعها اعتباراً من 1/1/2022 ومصادر تمويل هذه النفقات وكيفية تأمين التمويل اللازم لتغطية هذه النفقات.

• عمليات التسوية الإلكترونية العائدة "للأموال النقدية"

الأموال النقدية هي التي حُوّلت من الخارج و/أو تمّ تلقّيها أوراقاً نقدية (Banknotes) بالعملات الأجنبية بعد تاريخ 17/11/2019، والأموال المودعة أو التي ستودع أوراقاً نقدية في حسابات جديدة بالليرة اللبنانية والتي تتوفّر فيها الشروط المحددة في التعميم الأساسي رقم 150.

فبعد أن تمّ تطوير أنظمة الدفع في المركز الرئيسي لمصرف لبنان (BDL-NPS) لتشمل خدمات تحويل ومقاصة وتسوية "الأموال النقدية" الكترونياً، أصدر

مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم 165** في نيسان 2023 لتطبّق على عمليات التسوية العائدة للأموال النقدية إجراءات عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالتحاويل المصرفية والمقاصة الإلكترونية وفقاً للتعليمات الواردة في التعميمين الأساسيين رقم 127 و130.

وطلب التعميم من المشتركين كافة في نظام (BDL-NPS) فتح حسابات جديدة لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي مخصّصة حصراً لإجراء جميع العمليات المتعلّقة بمقاصة الشيكات والتحاويل الإلكترونية الخاصة بـ "الأموال النقدية" خلال مهلة حدها الأقصى 10/5/2023. كما طلب استعمال هذه الحسابات الجديدة بشكل حصري لتسوية التحاويل المصرفية الالكترونية الخاصة بالأموال النقدية ولتسوية مقاصة الشيكات وايداع الأموال النقدية اللازمة في الحسابات الجديدة المذكورة أعلاه لضمان المؤونة الكافية بـ "الأموال النقدية" لنجاح عمليات التسوية في نظام (BDL-NPS). ويعود لكل مصرف تحديد قيمة إيداعاته في هذه الحسابات شرط توفّر الرصيد اللازم على الدوام.

وفي ما يخصّ دفاتر الشيكات، طالب التعميم بالتقدم من مديرية العمليات النقدية لطلبها وتستعمل حصراً للسحب النقدي من الحسابات الجديدة. كما يُمنع على المصارف إصدار شيكات مصرفية بـ "الأموال النقدية" مسحوبة على حساباتها لدى مصرف لبنان إلاّ لأمر المصرف المعني صاحب الحساب.

نذكر انّ مصرف لبنان أصدر **تعميماً وسيطاً في نيسان 2023 رقم 667** متعلّق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية ليحظر القيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الالكترونية الجوالة والثابتة بين عملاء مصارف مختلفة تفوق قيمتها مبلغ 10,000 د.أ. إلاّ لتلقّي طلبات التحاويل المصرفية من العميل.

ويمكن القيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الالكترونية الجوالة والثابتة عبر تطبيقات (Applications) أو برامج الكترونية وذلك من خلال استعمال بطاقات و/أو حسابات مصرفية تعود لعملاء مصارف مختلفة بشرط أن يتمّ الاستحصال على موافقة مسبقة من مصرف لبنان وأن تحافظ المؤسسة غير المصرفية على الدوام على رأسمال لا يقل عن خمسين مليار ليرة لبنانية وتمنح تلك المنشأة قبل صدور هذا القرار مهلة حدّها الأقصى 30/9/2023 لتقديم طلبات زيادة الرأسمال على أن يتم استكمال اجراءاتها بحيث تصبح نافذة بمهلة أقصاها 31/12/2023. وألاّ يتعدّى مجموع كل من الأموال المرسلة والمتلقاة من كل عميل عبر تطبيق واحد مبلغ 15,000,000 ل.ل. يومياً ومبلغ 150,000,000 ل.ل. شهرياً للعمليات بالليرة ومبلغ 300 د.أ. يومياً و3,000 د.أ. شهرياً أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية للعمليات بالدولار أو بالعملات الأجنبية للأموال المرسلة ومبلغ 600 د.أ يومياً و6,000 د.أ للأموال المتلقاة.

القسم الثالث

الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

1 – العاملون في المصارف في لبنان في العام 2022

كان العام 2022 صعباً بالنسبة إلى القطاع المصرفي والعاملين فيه على غرار السنوات التي تلت الأزمة المالية والاقتصادية. فاستمرّ انخفاض عدد الموظفين العاملين، والذي بدأ ضعيفاً في العام 2018 وارتفعت وتيرته في السنوات اللاحقة كما هو مبيّن أدناه. وكان معدّل زيادة العمالة المصرفية قد راوح بين 2,5% و3,1% سنوياً في فترة 2013-2017، حيث كانت المصارف توظّف ذوي الاختصاصات تماشياً مع تطوّر المهام في بعض الأقسام. وفي انتظار إيجاد الحلول للقطاع وإعادة هيكلته المنتظرة منذ مطلع الأزمة، من المرجّح أن يستمرّ المنحى التراجعي لعدد العاملين فيه، إمّا بسبب استغناء المصارف عن عدد من الموظفين في بعض الأقسام، أو لبلوغ العاملين سنّ التقاعد القانونية، أو لتفضيل عدد منهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات معيّنة أو بحثاً عن فرصة عمل أخرى في الداخل أو الخارج نظراً لتدهور القدرة الشرائية لرواتبهم.

وتعود المعطيات الإحصائية عن العدد الإجمالي للعاملين في القطاع المصرفي في نهاية العام 2022 إلى 56 مصرفاً موزّعة على 44 مصرفاً تجارياً و12 مصرف أعمال. وتوزّعت المصارف التجارية على 30 شركة مساهمة لبنانية، و7 مصارف لبنانية ذات مساهمة عربية أكثرية، و5 مصارف عربية ومصرفَيْن غير عربيَّيْن. وفي إطار بحث المجموعات المصرفية في لبنان عن تقليص النفقات التشغيلية عبر دمج وحداتها ضمن المجموعة الواحدة وتحويلها إلى أقسام داخل المصرف الرئيسي، فقد أوقف مصرفا أعمال نشاطهما في العام 2022 بعد توقّف اثنَيْن آخرَيْن في العام الذي سبق، من دون شطب هذه المصارف بعد عن اللائحة الرسمية.

وفي العام 2022، تمّ إقفال المزيد من الفروع المصرفية في الداخل، بحيث انخفض عددها إلى 822 فرعاً في نهاية أيلول 2022، ومن المتوقّع أن يُقفَل المزيد منها في المرحلة القادمة. كما انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 1637 جهازاً في نهاية أيلول 2022.

	2017	2018	2019	2020	2021	أيلول 2022
عدد المصارف	**65**	**65**	**63**	**63**	**61**	**61**
تجارية	49	49	47	47	46	46
أعمال	16	16	16	16	15	15
عدد فروع المصارف العاملة	**1086**	**1101**	**1071**	**1014**	**914**	**822**
عدد أجهزة الصراف الآلي	**1902**	**1998**	**2003**	**1874**	**1724**	**1637**

ويظهر الجدول أدناه تطور عدد العاملين في المصارف وتوزّعهم حسب الفئات.

توزّع العاملين في المصارف

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد العاملين في القطاع المصرفي	**26005**	**25908**	**24886**	**22325**	**18815**	**16520**
التغيّر (عدد)	745	- 97	- 1022	- 2561	- 3510	- 2295
التغيّر (%)	2.95	-0.37	-3.94	-10.29	-15.72	-12,2
التوزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	**24648**	**24557**	**23554**	**21091**	**17651**	**15488**
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	515	513	490	484	440	382
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	842	838	842	750	724	650

خصائص العاملين في القطاع المصرفي

سوف نعتمد في هذا القسم على المعطيات المستقاة من 44 مصرفاً، ملأت الاستمارات بالكامل، كون المصارف الأخرى اكتفت بتزويدنا فقط بعدد الموظفين لديها في نهاية العام 2022.

على **صعيد الجنس (جندر)**، تستقطب العمالة المصرفية في لبنان نسبة مرتفعة من الإناث بلغت 48,4% في نهاية العام 2022 مقابل 51,6% للذكور.

على صعيد الوضع العائلي، سجّلت نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض إذ شكّلت 26,2% من المجموع المتوافر في نهاية العام 2022 مقابل 28,4% في نهاية العام الذي سبق، ربّما مع خروج عدد أكبر للعازبين من القطاع بحثاً عن فرصة أفضل في الداخل أو الخارج وكونهم لا تقع عليهم مسؤوليات على غرار المتزوّجين. وتوزّع العازبون مناصفة بين الإناث والذكور، فيما تجاوز عدد المتزوجين الذكور عدد المتزوجات.

وعلى صعيد هرم الأعمار، لا تزال حصّة الذين هم دون سنّ الأربعين تحتلّ الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان على رغم تراجعها إلى حوالي 48,2% من المجموع المتوافر في نهاية العام 2022 مقابل 53% في نهاية العام 2021 بسبب ترك العنصر الشبابي العمل في القطاع بشكل أساسي، وبلغت حصّة الذين تراوح أعمارهم بين 40 و60 سنة 45,3% (41% نهاية 2021)، لتشكّل حصّة الذين تجاوزوا سنّ الستين حوالي 6,4% (6% في نهاية العام 2021). ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصّة الذكور تفوق حصّة الإناث في جميع الفئات العمرية باستثناء فئة 25-40 سنة حيث تتفوّق نسبة الإناث.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار نهاية العام 2022

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	المجموع
ذكور (%)	55,4	46,0	53,7	57,0	67,0	51,6
إناث (%)	44,6	54,0	46,3	43,0	33,0	48,4
المجموع (عدد)	**196**	**7147**	**3903**	**2998**	**981**	**15225**

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن نسبة الموظّفات دون سنّ الأربعين تجاوزت بحوالي عشر نقاط نسبة الذكور في هذه الفئة في نهاية عام 2022.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار نهاية العام 2022

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	المجموع
ذكور (%)	1,4	41,8	26,7	21,7	8,4	7857
إناث (%)	1,2	52,4	24,5	17,5	4,4	7368

على صعيد الرتبة، شكّل التقنيّون 74% من العاملين المصرّح عنهم في العام 2022 مقابل 26% للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات.

على صعيد المستوى العلمي، لطالما تميّز القطاع المصرفي اللبناني باستقطابه موظفين ذات مستوى علمي مرتفع. وقد بلغت نسبة الجامعيّين حوالي 80% من العمالة المصرفية في نهاية عام 2022.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي نهاية العام 2022

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (%)	85,9	60,5	46,8	7857
إناث (%)	14,1	39,5	53,2	7368
المجموع (عدد)	**1251**	**1781**	**12193**	**15225**

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل أن حوالي 88% من العاملات في القطاع المصرفي يحملْنَ شهادة جامعية مقابل حوالي 73% للذكور في نهاية العام 2022.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي نهاية العام 2022

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (%)	13,7	13,7	72,6	7857
إناث (%)	2,4	9,5	88,1	7368

الرواتب والأجور والتقديمات

لا بدّ من الإشارة في بداية هذه الفقرة إلى أن المصارف التي ملأت هذا الجزء من الاستمارة أرسلت المعطيات الإحصائية بالليرة اللبنانية، علماً أن طريقة احتساب الأجور والتقديمات والمنح اختلفت بين مصرف وآخر. ونكتفي بعرض متوسط الكلفة ومكوّناتها كما وردت إلى الأمانة العامة للعام 2022.

بلغ **متوسّط الكلفة السنوية** للموظف الواحد (من راتب وإضافات وتعويضات) 209 ملايين ليرة في العام 2022 (حوالي 17 مليون ليرة شهرياً على أساس 12 شهراً، أي ما يعادل 570 دولار أميركي على أساس متوسط سعر الصرف في العام 2022 في السوق الموازية والذي بلغ حوالي 30313 ليرة للدولار الواحد). وارتفعت هذه الكلفة بالليرة اللبنانية ومقيّمة بالدولار قياساً على العام الذي سبق على الرغم من انخفاض عدد الموظفين لأسباب مختلفة، منها زيادة الأجر الأساسي للعاملين مع الأخذ في الاعتبار الزيادات التي أقرّتها وزارة العمل على الحدّ الأدنى للأجور بالإضافة إلى زيادة بدلات النقل والتقديمات الصحية ومنح التعليم. علماً أن هذا المتوسّط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف.

وفي العام 2022، بلغ **متوسط الراتب الشهري** للموظف في القطاع المصرفي اللبناني حوالي 7 ملايين ليرة، أو حوالي 230 دولار أميركي، ليرتفع إلى حوالي 570 دولار أميركي على أساس متوسط سعر الصرف في السوق الموازية عند إضافة التعويضات كافة كما سبق وأشرنا أعلاه.

تطور متوسط الراتب للموظف الواحد في المصارف (آلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع كافة التعويضات بما فيها تعويضات نهاية الخدمة	الحد الأدنى للأجر في لبنان	متوسط سعر الصرف
2017	4049	5658	6399	675	1507,5
2018	4224	5916	6788	675	1507,5
2019	4517	6087	6832	675	1634,0
*2020	4504	6211	6861	675	6705,0
**2021	4824	7265	8134	675	16821,0
**2022	7047	12860	17385	2600	30313,0

* تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.
** تمّ اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الاستمارات في عامَيْ 2021 و2022.

في نهاية العام 2022 واستناداً إلى المعطيات المتوافرة، شكّلت **قيمة الرواتب قبل الضريبة** حوالي 41% من الكلفة الإجمالية وبلغ متوسّط الراتب الأساسي للموظف 5,3 ملايين ليرة يُدفع 16 شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي.

وشكّلت **التعويضات العائلية 1,3%** من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022. وتمثّل هذه التعويضات اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. وبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (33 ألف ليرة للولد و60 ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه 50% من تعويض الولد و75% من تعويض الزوجة.

وشكّلت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** حوالي 5,9% من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً 8% من أجر العاملين (مقابل 3% يتحمّلها الموظف)، والإضافات التي تسدّدها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت هذه الإضافات في العام 2022 في موازاة زيادة التعريفات الطبية والمخبرية ومحدودية تغطيتها من الصندوق الوطني، علماً أنها اختلفت كثيراً بين مصرف وآخر.

ومثّلت **تعويضات نهاية الخدمة** حوالي 26% من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاحتياطي، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي 8,5% من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

وشكّلت حصة **التعويضات الأخرى** 26% من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022. وتشمل هذه التعويضات المنح المدرسية (16% من مجموع هذه التعويضات) **وتعويض النقل** (64% من المجموع) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، بلغ متوسط المنحة المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة حوالي 8 ملايين ليرة، مقابل 3,4 ملايين ليرة للطلاب في المدارس المجانية و4,7 ملايين ليرة لطلاب الجامعة اللبنانية و13,6 مليون ليرة في الجامعات الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه تحسّساً منها وبعد التشاور والتداول مع اتحاد نقابات موظفي المصارف، وبهدف التضامن بين المصارف لمساعدة الموظفين في ظلّ الظروف الاجتماعية الصعبة، عمّمت جمعية المصارف على الأعضاء بتاريخ 6 أيلول 2022 اقتراح الاتحاد لزيادة المنح المدرسية والجامعية على أن يتّخذ كلّ مصرف القرار بالتطبيق حسب قدرته على ذلك.

ويقضي الاقتراح بمنح:

- 15 مليون ليرة للطلاب المنتسبين إلى المدارس الرسمية أو المجانية،
- 20 مليون ليرة سنوياً للمنتسبين إلى الجامعة اللبنانية،
- 30 مليون ليرة للمنتسبين إلى المدارس الخاصة أو مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة،
- 50 مليون ليرة للطلاب المنتسبين إلى جامعات خاصة.

على صعيد آخر، لا شكّ في أن كلفة **تعويض النقل** ارتفعت إلى حدّ كبير في العام 2022 على الرغم من انخفاض عدد الموظفين، متأثرة بارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف على الأعضاء، من 354 ألف ليرة في كانون الثاني إلى 781 ألف ليرة في كانون الأول ليبلغ متوسط سعر الصفيحة 572 ألف ليرة في كامل العام مقابل متوسط قدرُه حوالي 112 ألف ليرة في العام 2021. ونتج ارتفاع سعر البنزين بشكل خاص من التوقّف عن دعمه بشكل تدريجي لغاية شهر أيلول 2022 إلى حين رفعه بالكامل.

وتبقى الإشارة في النهاية إلى تطلّع موظفي المصارف إلى تجديد عقد العمل الجماعي ليتماشى مع الأوضاع الاجتماعية الراهنة فيُسهم، كما في العقود السابقة، في تأمين الاستقرار المهني والأمان الاجتماعي لآلاف من القوى العاملة اللبنانية.

2 – نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2022

1 لمحة عامة

مع استمرار جائحة كورونا وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية في العام 2022، حاولت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية مصارف لبنان استكمال نشاطاتها قدر المستطاع في المجالات الثلاث التالية: **التطوير التنظيمي، المسؤوليّة المجتمعيّة للشركات والتدريب.**

في إطار **التطوير التنظيمي**، جمعت المديرية إحصاءات حول الرواتب، المنح المدرسية والعناية الطبية (تغطية الاستشفاء، المعاينات الطبية والدواء) وعقدت سلسلة اجتماعات مع مدراء الموارد البشرية في المصارف بهدف مناقشة هذه الأمور واتّخاذ القرارات المناسبة في ظلّ تدهور سعر صرف الليرة وتآكل القيمة الشرائية لرواتب الموظفين. كما عقدت لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية في الجمعية سلسلة لقاءات مع اتّحاد نقابات موظفي المصارف للتفاوض بشأن تجديد عقد العمل الجماعي والتي ستستكمل في العام 2023.

وفي إطار **التعلّم الإلكتروني**، استمرّ تسجيل موظفي المصارف على المنصّة الإلكترونية "ABL-eT" التي تسهّل التعلّم عن بعد، وركّزوا بشكل خاص على موضوع مكافحة تبييض الأموال. وتمّ إضافة خاصّية جديدة تسمح لأعضاء لجنة مكافحة تبييض الأموال من تبادل الرسائل والملفات والفيديوهات بين بعضهم البعض. وتتيح المديرية إمكانية فتح صفحة مماثلة لباقي اللجان في حال دعت الحاجة لذلك.

أمّا في موضوع **المسؤوليّة المجتمعيّة للشركات**، اقتصرت نشاطات الجمعية على مبادرة إنسانية في نهاية العام، تمثّلت بجمع مبلغ من المال وتقديمه لجمعية "روح زورن ببيتن" كي تقوم بشراء حصص غذائية وتوزيعها على بعض العائلات ذات الدخل المحدود. يذكر أنّ جمعية المصارف انضمّت إلى منظمّة "UN Global Compact" منذ العام 2017 وتعمل على تحقيق ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة وهي: مكافحة الجوع، تحسين نوعيّة التعليم والمساواة بين المرأة والرجل.

أمّا بالنّسبة **للتدريب**، تعاونت المديرية مع مديريات الموارد البشرية في المصارف في تحضير برنامجها السنوي لعام 2022 الذي اقتصر على مواضيع ذات أولوية بالنسبة إليهم وتتعلّق بالنواحي القانونية والتنظيمية، التدقيق، الأمان، النواحي الإدارية وإدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها. وكما جرت العادة، قام مجلس إدارة الجمعية بالمصادقة عليه ونشر بعدها على الموقع الإلكتروني للجمعية: www.abl.org.lb في باب "De-partment Human Resources Development".

2 توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي

خلال العام 2022، قامت المديرية بتدريب 249 شخصاً في مختلف النشاطات التدريبيّة. شارك 80 شخصاً في الدورات التدريبيّة الافتراضية لعموم موظفي المصارف، 49 شخصاً في الدورات التدريبيّة الحضورية، 45 شخصاً في جلسة تفكّر جماعي و75 شخصاً في محاضرة.

توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال العام 2022

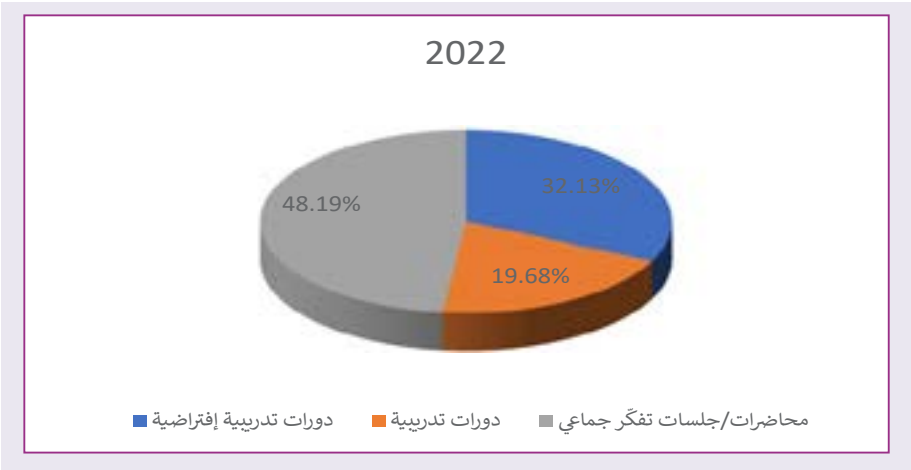

وفي ما يلي أهم التفاصيل حول مضامين مختلف هذه الأنواع من النشاطات التدريبيّة لعام 2022 :

- **الدورات التدريبيّة الافتراضية لعموم موظفي القطاع:** في العام 2022، شارك 80 شخصاً في دورتين تدريبيّتين افتراضيتين، منهم 14 مشاركاً في إطار دورة "السرية المصرفية" التي حاضر فيها الأستاذ إيلي الحشّاش، وهو محام بالاستئناف ومستشار قانوني مصرفي. كما نظّمت المديرية دورة "الجريمة الإلكترونية" بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة لستّة وستّين شخصاً تمّ توزيعهم على أربع مجموعات. وقد انتدبت الهيئة الدكتور هيثم ياسين للتدريب فيها، وهو مشرف على فريق مدققين في وحدة المحققين والمدققين لدى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان.
- **الدورات التدريبية الحضورية:** جرى تنظيم دورة تدريبية حول "تنفيذ تقييم المخاطر الوطنية والسياسات والإجراءات المتعلقة بها" في المعهد العالي للدراسات المصرفية – جامعة القديس يوسف. وبلغ عدد المشاركين فيها 49 شخصاً توزّعوا على مجموعتين. افتتح الدورة الأستاذ شهدان جبيلي، رئيس لجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف وعرض مقدّمة حول الموضوع ودرّبت فيها السيدة ألين تفنكجيان، مديرة أكاديمية التدريب الخاصة بالامتثال ورئيسة قسم التدريب والأبحاث في الاعتماد اللبناني.

ويعرض جدول ملحق بهذا التقرير جميع التفاصيل حول المشاركة في المواضيع التي تمّ تناولها في إطار الدورات الافتراضية والحضورية وعدد ساعات التدريب في كلّ منها، إضافةً الى توزّع المشاركين حسب الجنس وعدد سنوات الخدمة والرتبة.

- **محاضرات/ جلسات تفكّر جماعي:** نظّمت المديرية محاضرة حول "تمويل سلسلة التوريد" بطلب من المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي والتي كانت قد بدأت بهذه الدراسة أوائل العام 2021 بهدف استكشاف العوائق التي تحول دون تحسين البيئة التمكينية. وقدّم أخصّائيون لمحة عامة عن الدوافع للمشاركة في آلية تمويل سلسلة التوريد وشرح الأساليب المختلفة المتّبعة. كما تمّ تلخيص التقييم التي قامت به المؤسسة في السوق اللبناني والفرص المتاحة لتمويل سلسلة التوريد والإقراض القائم على الأصول في لبنان. وتابع المحاضرة الافتراضية 75 شخصاً.

أمّا بالنسبة إلى جلسة التفكّر الجماعي، تعاونت المديرية مع الدكتور اندره غلام، مؤسس وصاحب شركة "Logica"، وأخصائي في مجال الأمان على أنظمة المعلومات، ونظّمت جلسة حول "*Open Source in Banks: Between Myth and Reality*" التي جمعت عدد من الأخصائيين الذين شاركوا خبرتهم في هذا المجال مع 45 شخصاً.

3 خصائص المتدرّبين

تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلّقة بالجندرة وسنوات الخبرة والرتبة كالآتي:

النسب المئوية للمشاركة في الدورات التدريبيّة الافتراضية والحضورية حسب الجنس، سنوات الخدمة والرتبة

	دورات تدريبية افتراضية	دورات تدريبية حضورية
إناث	60%	59.2%
ذكور	40%	40.8%
أقل من 5 سنوات	12.5%	8.2%
5-10 سنوات	27.5%	30.6%
أكثر من 10 سنوات	60%	61.2%
التقنيون	23.8%	20.4%
الكوادر الوسطى	70%	65.3%
الإداريون	6.2%	14.3%
المجموع	100%	100%

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور لجهة المشاركة في الدورات التدريبيّة الافتراضية والحضورية. ومن الملفت أيضاً نسبة مشاركة الموظفين الذين تزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن 10 سنوات في جميع الدورات التدريبية نظراً لأهمية المواضيع بالنسبة إليهم ولإدارة المصارف.

4 النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

- المشاركة في لقاءات منظّمة Global Compact Network Lebanon وأبرزها الجمعية العمومية السنوية التي عقدت افتراضياً في 7 نيسان والتي حضرها مدير تطوير الموارد البشرية في جمعية مصارف لبنان آنذاك. والمعروف أنّ هذه المنظّمة تهدف إلى تحقيق عشرة أهداف للتنمية المستدامة في العالم ضمن مبادئ حقوق الإنسان، العمل، البيئة ومكافحة الفساد. وقد أصبحت الجمعية عضواً فيها منذ العام 2017.
- وفي إطار متابعة أعمال "House of Training – ATTF Luxembourg"، تقدّم أربعة مصرفيين من لبنان للمشاركة في البرنامج الافتراضي حول "Ethics in Finance" وتمّ اختيارهم من بين 42 شخصاً من مختلف دول العالم. فشارك اثنان منهم في الدورة التي أقيمت في حزيران 2022 وشخصان في شهر أيلول.

توزّع المشاركين في الدورات التدريبية الإفتراضية والدورات التدريبية الحضورية

	إسم الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين	توزع المشاركين حسب الجنس		توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة			توزع المشاركين حسب الرتبة			عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية	عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة	إجمالي عدد ساعات التدريب
				ذكر	أنثى	أقل من 5 سنوات	بين 5 و10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	التقنيون A–B	الكوادر الوسطى C–D	الإداريون E – F			
	دورات تدريبية إفتراضية													
	إدارة المخاطر													
1	السرية المصرفية	1	14	4	10	1	4	9	3	10	1	7	6	84
	إدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها													
2	الجريمة الإلكترونية	4	66	28	38	9	18	39	16	46	4	19	2	132
	المجموع	**5**	**80**	**32**	**48**	**10**	**22**	**48**	**19**	**56**	**5**			**216**
	دورات تدريبية حضورية													
3	تنفيذ تقييم المخاطر الوطنية والسياسات والإجراءات المتعلقة بها	2	49	20	29	4	15	30	10	32	7	24	3	147
	المجموع	**2**	**49**	**20**	**29**	**4**	**15**	**30**	**10**	**32**	**7**	**24**	**3**	**147**
	المجموع العام	**7**	**129**	**52**	**77**	**14**	**37**	**78**	**29**	**88**	**12**	**24**		**363**

3 – نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام 2021 -2022

رغم كل الصعاب والتحدّيات، يظلّ معهد الدراسات المصرفية مخلصاً لرسالته المتمثّلة في العمل كشريك للمصارف اللبنانية في جهودها التعليمية والتدريبية، ما يضمن تعليماً أكاديمياً ومهنياً عالي الجودة لعشرات الأشخاص من ذوي المعرفة الجيدة في اللغتين الفرنسية و/أو الإنجليزية.

لقد مُنحت درجة البكالوريوس لـ ١٧ خريجاً جديداً ودرجة الماجستير لـ ١٥ طالباً في أربعة تخصّصات، هي:

- إدارة المخاطر
- الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية
- ائتمان التجزئة والمؤسّسات
- الأسواق المالية.

اعتباراً من شهر تشرين الأول من العام ٢٠٢٢، بدأ معهد المنار الدولية، وهي شركة قابضة محترمة ومعروفة في المملكة العربية السعودية بتنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع المعهد العالي للدراسات المصرفية.

القسم الرابع

جداول إحصائية

جدول رقم
01

مؤشرات إقتصادية رئيسية

	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	82764	80196	95700	271916	588617
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (%)	(1.9)	(6.9)	(25.9)	(7.0)	(2.6)
متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط 1993=100) *	307.7	292.6	180.2	140.3	121.7
التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (%)		*(4.9)*	*(38.4)*	*(22.1)*	*لغاية آب*
عجز الميزان التجاري (تراكمي– مليون د.أ.)	17028	15508	7765	9754	15561
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي– مليون د.أ.) منها:	(4823)	(5851)	(10551)	(1960)	(3197)
مصرف لبنان	(2289)	(3905)	(14274)	(4583)	(3044)
القطاع المالي	(2534)	(1946)	3723	2623	(153)

المصادر : إدارة الإحصاء المركزي - مصرف لبنان - المركز الآلي الجمركي - البنك الدولي
إدارة الإحصاء المركزي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي للأعوام 2018 و 2019 و 2020
البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي لعامي 2021 و 2022

* المؤشر الإقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم
02

الوضع النقدي*

(نهاية الفترة – بمليارات الليرات)

البيان	2020	2021	2022
أوراق نقدية متداولة	29242	41515	73514
ودائع تحت الطلب بالليرة	10914	16422	25266
(م1) = السيولة الجاهزة بالليرة	**40156**	**57937**	**98780**
ودائع الادخار بالليرة	27354	21070	17802
(م2) = (م1)+ ودائع الإدخار بالليرة	**67510**	**79007**	**116582**
ودائع بالعملات الأجنبية	132022	121729	112620
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	519	334	369
(م3) = (م2)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**200052**	**201070**	**229572**
عناصر التغطية :			
ديون صافية على الخارج	27028	22950	18197
ديون صافية على القطاع العام	76290	67506	50842
فروقات قطع	(17383)	(17872)	(19131)
ديون على القطاع الخاص	51964	40669	30038
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	62153	87817	149625
المجموع	**200052**	**201070**	**229572**

المصدر : مصرف لبنان.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

* ابتداء من شهر كانون الثاني ٢٠١٧، يرتكز احتساب المجمل النقدي والمقابل له على الميزانية المجمّعة لمؤسسات الإيداع.

جدول رقم
03

المالية العامة

المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية (بمليارات الليرات)

	2017	2018	2019	2020	2021
المقبوضات الإجماليّة	**17524**	**17405**	**16680**	**15342**	**20263**
إيرادات الموازنة	16247	16189	15890	13686	18802
منها: الضريبية	12381	12766	12535	10474	15237
النسبة من المقبوضات الإجمالية (%)	*70.7*	*73.3*	*75.1*	*68.3*	*75.2*
مقبوضات الخزينة	1277	1216	790	1656	1461
المدفوعات الإجماليّة	**23186**	**26821**	**25477**	**19425**	**18066**
نفقات الموازنة	21223	24664	23602	17177	15738
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	8218	9719	10146	9885	9893
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	*35.4*	*36.2*	*39.8*	*50.9*	*54.8*
خدمة الدين العام	7814	8457	8366	3106	2813
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	*33.7*	*31.5*	*32.8*	*16.0*	*15.6*
نفقات أخرى	5191	6488	5090	4186	3032
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	*22.4*	*24.2*	*20.0*	*21.5*	*16.8*
مدفوعات الخزينة	1963	2157	1875	2249	2328
الرصيد العام : الفائض (+)؛ العجز (−)	**−5662**	**−9416**	**−8797**	**−4083**	**2197**
الرصيد الأوّلي: الفائض (+)؛ العجز (−)	**2152**	**-959**	**-431**	**-977**	**5010**

المصدر : وزارة المالية.

جدول رقم
04

تطور الدين العام

(نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)					الحصة من المجموع (٪)				
	2018	2019	2020	2021	2022	2018	2019	2020	2021	2022
1- الدين العام الاجمالي	**128347**	**138150**	**144108**	**151309**	**153484**	***100.0***	***100.0***	***100.0***	***100.0***	***100.0***
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*7.6*	*4.3*	*5.0*	*1.4*					
2- الدين بالليرة اللبنانية	**77852**	**87279**	**89762**	**93247**	**91169**	***60.7***	***63.2***	***62.3***	***61.6***	***59.4***
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*12.1*	*2.8*	*3.9*	*-2.2*					
أ- مصرف لبنان	39006	50717	55079	58002	57403	*30.4*	*36.7*	*38.2*	*38.3*	*37.4*
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*30.0*	*8.6*	*5.3*	*-1.0*					
ب- المصارف	27402	25316	23157	21200	15575	*21.3*	*18.3*	*16.1*	*14.0*	*10.1*
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*(7.6)*	*(8.5)*	*(8.5)*	*(26.5)*					
ج- القطاع غير المصرفي	11444	11246	11526	14045	18191	*8.9*	*8.1*	*8.0*	*9.3*	*11.9*
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*(1.7)*	*2.5*	*21.9*	*29.5*					
3- الدين بالعملات الأجنبية	**50495**	**50871**	**54346**	**58062**	**62315**	***39.3***	***36.8***	***37.7***	***38.4***	***40.6***
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*0.7*	*6.8*	*6.8*	*7.3*					
منه سندات اليوروبندز (أساس+ قسيمة+ متأخرات)*	47225	47776	51204	55057	59166					
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*1.2*	*7.2*	*7.5*	*7.5*					
4- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	14186	15677	15133	19238	26445					
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*10.5*	*(3.5)*	*27.1*	*37.5*					

المصدر : مصرف لبنان.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

* المتأخرات ابتداءً من العام 2020 بعد توقّف الدولة عن سداد اليوروبندز في آذار 2020.

جدول رقم
05

التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة

(نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)												اجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقلة * (٪)	متوسط الأجل المثقل* (أيام)
	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً				
2018	231	323	2195	6966	10308	17778	11311	1832	21138	3076	1417		76575	6.11	1628
2019	26	72	939	3299	9086	20086	15555	1832	30312	3076	1417		85700	6.44	1772
2020	37	137	1039	1910	6714	21631	18741	67	33372	3076	1417		88141	6.52	1693
2021	151	286	1293	2492	5599	21841	20839	_	34622	3076	1417		91616	6.55	1513
2022	205	410	3955	4169	5570	17310	19047	_	34565	3076	1417		89724	6.42	1275

مصدر : المعلومات الأولية : مصرف لبنان.

* تمّ التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم
06

تطوّر أسعار صرف بعض العملات الأجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

باللیرات اللبنانية	2018	2019	2020	2021	2022
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5
الليرة الاسترلينية	1905.78	1977.99	2048.54	2022.91	1813.97
الفرنك السويسري	1529.68	1551.09	1706.67	1639.48	1628.67
اليورو	1724.73	1686.89	1851.21	1701.52	1603.83
الين الياباني	13.66	13.81	14.61	13.11	11.27
الليرة السورية	2.93	3.45	1.2	0.6	0.6
الريال السعودي	401.86	401.86	401.79	401.53	401.09
الدينار الكويتي	4962.15	4971.97	4949.11	4980.18	4920.04

المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم
07

متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		متوسط الفائدة المثقلة على القروض بين المصارف بالليرة	معدل الليبور 3 أشهر على الدولار الأميركي
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
ك1 2018	9.97	8.30	8.57	5.15	40.11	2.79
ك1 2019	9.09	7.36	10.84	4.62	23.64	1.91
ك1 2020	7.77	2.64	6.73	0.94	3.00	0.23
ك2 2021	8.53	2.31	6.52	0.58	-	0.22
شباط 2021	7.59	2.11	6.92	0.54	3.00	0.19
آذار 2021	8.02	1.96	7.14	0.52	-	0.19
نيسان 2021	8.00	2.01	6.88	0.49	-	0.19
أيار 2021	7.86	1.85	6.61	0.42	3.00	0.15
حزيران 2021	7.32	1.84	6.46	0.39	-	0.13
تموز 2021	7.26	1.74	5.99	0.33	3.00	0.13
آب 2021	7.52	1.62	5.87	0.30	3.00	0.13
أيلول 2021	7.65	1.53	6.34	0.26	-	0.12
ت1 2021	7.46	1.34	6.86	0.23	3.00	0.13
ت2 2021	7.20	1.23	6.75	0.20	3.00	0.16
ك1 2021	7.14	1.09	6.01	0.19	-	0.21
ك2 2022	6.40	1.03	6.15	0.18	-	0.26
شباط 2022	5.69	0.99	5.50	0.17	-	0.43
آذار 2022	5.58	0.87	5.72	0.16	-	0.84
نيسان 2022	6.01	0.88	6.11	0.15	-	1.11
أيار 2022	5.13	0.78	5.06	0.13	3.00	1.48
حزيران 2022	5.36	0.74	5.28	0.09	3.00	2.01
تموز 2022	5.09	0.54	4.74	0.12	3.00	2.61
آب 2022	4.85	0.60	5.51	0.10	3.00	2.95
أيلول 2022	5.09	0.66	4.61	0.09	3.00	3.45
ت1 2022	5.00	0.70	5.11	0.10	3.00	4.14
ت2 2022	5.30	0.65	4.35	0.07	3.00	4.65
ك1 2022	4.56	0.60	4.16	0.06	8.52	4.74

المصادر : مصرف لبنان، شركة لبنان المالية، Global -Rates.com

جدول رقم
08

الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية
(نهاية الفترة – مليار ل.ل.)

البيان	2019	2020	2021	2022
الموجودات				
الموفورات	**178208**	**168142**	**168501**	**165536**
أوراق نقدية	741	1664	4224	6552
ودائع لدى مصرف لبنان	177468	166477	164277	158984
ديون على القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**66627**	**48288**	**37506**	**27150**
بالليرات اللبنانية	20883	19674	16455	13778
بالعملات الأجنبية	45744	28614	21051	13372
ديون على القطاع العام	**43240**	**31745**	**25215**	**17383**
منها: سندات بالليرة	22071	17266	18258	12707
سندات بالعملات	20827	14157	6661	4423
ديون مختلفة	343	322	296	253
موجودات خارجية	**26535**	**21140**	**18253**	**15184**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	8400	6235	4275	3078
ديون على مصارف غير مقيمة	10202	7110	6919	6333
موجودات خارجية أخرى *	7933	7795	7058	5773
القيم الثابتة	**7925**	**7594**	**7356**	**20690**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**2413**	**2445**	**2954**	**4210**
موجودات غير مصنفة	**1850**	**4120**	**3763**	**4699**
المجموع	**326797**	**283474**	**263547**	**254853**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**190566**	**168519**	**158178**	**154248**
ودائع بالليرة	52687	37779	37099	42336
ودائع بالعملات الأجنبية	137879	130740	121079	111912
ودائع القطاع العام	**7379**	**8264**	**7538**	**7055**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**48920**	**41233**	**36996**	**35270**
بالليرات اللبنانية	4733	3403	3072	3038
بالعملات الأجنبية	44187	37830	33924	32233
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**13310**	**9924**	**7343**	**6501**
سندات دين	**617**	**813**	**595**	**417**
الأموال الخاصة	**31240**	**30045**	**26811**	**27569**
أموال خاصة أساسية	29278	28026	25321	20925
أموال خاصة مساندة	1962	2019	1490	6643
مطلوبات غير مصنفة	**34766**	**24675**	**26085**	**23793**
المجموع	**326797**	**283474**	**263547**	**254853**

المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم
09

تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها

(نهاية الفترة – مليار ل.ل.)

	2019	2020	2021	2022
إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	239486	209753	195174	189519
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(12.4)*	*(7.0)*	*(2.9)*
إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	75027	54523	41781	30228
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(27.3)*	*(23.4)*	*(27.7)*
ديون على القطاع العام	43240	31745	25215	17383
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(26.6)*	*(20.6)*	*(31.1)*
ديون على مصارف غير مقيمة	10202	7110	6919	6333
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(30.3)*	*(2.7)*	*(8.5)*
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	177468	166477	164277	158984
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(6.2)*	*(1.3)*	*(3.2)*
الأموال الخاصة	31240	30045	26811	27569
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(3.8)*	*(10.8)*	*2.8*
إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	326797	283474	263547	254853
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(13.3)*	*(7.0)*	*(3.3)*

المصدر : مصرف لبنان.
(تعني ارقاماً سلبية).

جدول رقم
10

تطور الودائع والتسليفات المصرفية
(نهاية الفترة)

بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)	2019	2020	2021	2022
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	57420	41182	40171	45374
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(28.3)*	*(2.5)*	*13.0*
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	23476	22030	18277	14906
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(6.2)*	*(17.0)*	*(18.4)*
التسليفات على الودائع %	*40.9*	*53.5*	*45.5*	*32.9*
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	120773	111821	102821	95619
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(7.4)*	*(8.0)*	*(7.0)*
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	34196	21554	15591	10164
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(37.0)*	*(27.7)*	*(34.8)*
التسليفات على الودائع %	*28.3*	*19.3*	*15.2*	*10.6*

المصدر : مصرف لبنان.
( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم
11

التركّز المصرفي كما في نهاية العام 2020

	إجمالي الموجودات	الودائع	التسليفات
المجموعات المصرفية الخمسة الأولى	55.6	56.8	46.0
المجموعات المصرفية العشرة الأولى	79.1	80.4	74.6
المجموعات المصرفية العشرون الأولى	94.3	95.5	95.3
المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى	99.5	99.4	99.9
مجموع المصارف	100.0	100.0	100.0

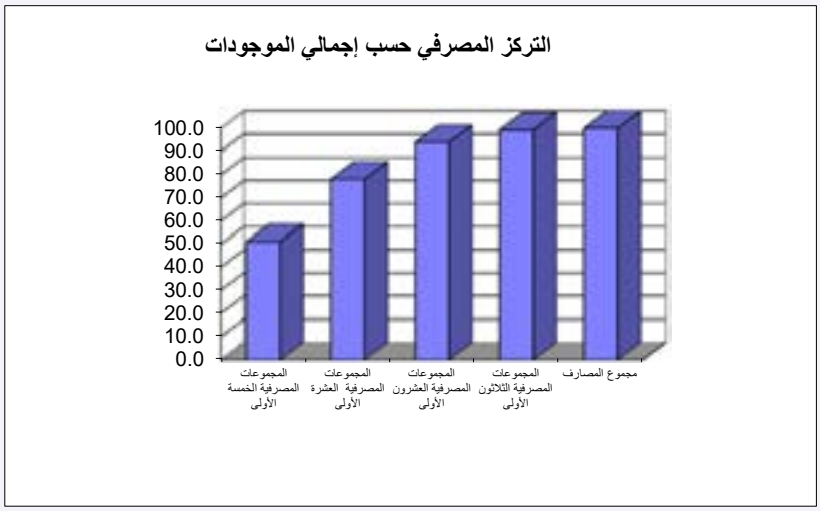

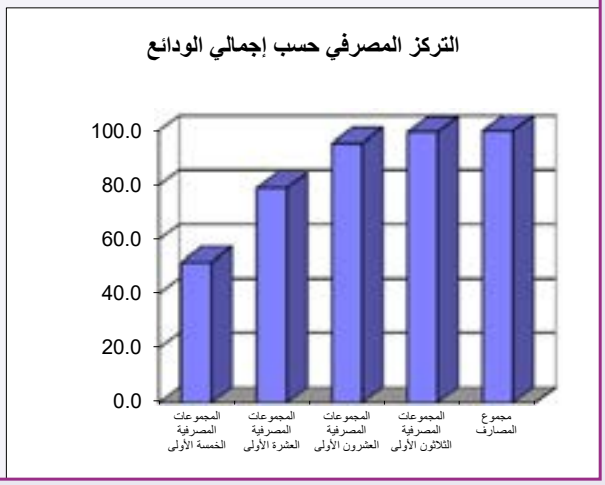

المصدر : BilanBanques 2020

جدول رقم
12

التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون الأول 2021	كانون الأول 2022	كانون الأول 2021	كانون الأول 2022
بيروت وضواحيها	66.33	66.79	49.86	50.73
جبل لبنان	14.99	14.52	18.62	17.97
البقاع	4.89	4.88	8.35	8.13
لبنان الجنوبي	7.15	7.21	11.24	11.06
لبنان الشمالي	6.64	6.6	11.93	12.11
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان.

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المستفيدين	
	كانون الأول 2021	كانون الأول 2022	كانون الأول 2021	كانون الأول 2022
بيروت وضواحيها	74.82	77.12	55.09	55.91
جبل لبنان	13.25	10.98	17.78	16.58
البقاع	3.22	3.48	7.28	7.17
لبنان الجنوبي	3.98	3.74	8.63	8.57
لبنان الشمالي	4.72	4.68	11.22	11.77
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم
13

توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	كانون الأول 2021		كانون الأول 2022	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
دون 5 ملايين ليرة	67070	21.05	163603	68.49
بين 5 و25 مليون ليرة	137780	43.24	17667	7.40
بين 25 و100 مليون ليرة	55376	17.38	21093	8.83
بين 100 و500 مليون ليرة	51467	16.15	31930	13.37
بين 500 و1000 مليون ليرة	3267	1.03	1949	0.82
بين 1000 و5000 مليون ليرة	2391	0.75	1682	0.70
بين 5000 و10000 مليون ليرة	499	0.16	371	0.16
فوق 10000 مليون ليرة	758	0.24	584	0.24
المجموع العام	**318608**	**100.00**	**238879**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان.

توزّع قيم التسليفات حسب شرائحها

(نهاية الفترة – مليار ليرة، ونسبة مئوية)

	كانون الأول 2021		كانون الأول 2022	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
دون 5 ملايين ليرة	151	0.29	1166	2.96
بين 5 و25 مليون ليرة	1561	2.99	610	1.55
بين 25 و100 مليون ليرة	3056	5.86	1559	3.95
بين 100 و500 مليون ليرة	9487	18.18	5815	14.74
بين 500 و1000 مليون ليرة	2195	4.21	1311	3.32
بين 1000 و5000 مليون ليرة	5166	9.90	3677	9.32
بين 5000 و10000 مليون ليرة	3531	6.77	2659	6.74
فوق 10000 مليون ليرة	27045	51.82	22650	57.42
المجموع العام	**52192**	**100.00**	**39447**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم
14

توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الإقتصادية في نهاية الفترة

مليار ليرة

القطاع الإقتصادي	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة	1190	1136	839	800	541
الصناعة	11498	9672	6529	5688	4578
المقاولات والبناء	16813	14898	9471	8569	7312
التجارة والخدمات	35704	29622	20200	16853	13180
الوساطة المالية	4681	3725	2703	2285	1982
مختلف	3054	2584	1807	1593	1299
الأفراد	31876	28142	22844	16404	10555
المجموع	**104816**	**89779**	**64393**	**52192**	**39447**

المصدر : مصرف لبنان.

الحصة من المجموع

القطاع الإقتصادي	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة	1190	1136	839	800	541
الصناعة	11498	9672	6529	5688	4578
المقاولات والبناء	16813	14898	9471	8569	7312
التجارة والخدمات	35704	29622	20200	16853	13180
الوساطة المالية	4681	3725	2703	2285	1982
مختلف	3054	2584	1807	1593	1299
الأفراد	31876	28142	22844	16404	10555
المجموع	**104816**	**89779**	**64393**	**52192**	**39447**

المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم
15

الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية

(العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

	العدد					القيمة				
	2018	2019	2020	2021	2022	2018	2019	2020	2021	2022
المجموع	4699	4636	2857	1518	863	33366	33385	30055	28100	40925

المصدر : مصرف لبنان.

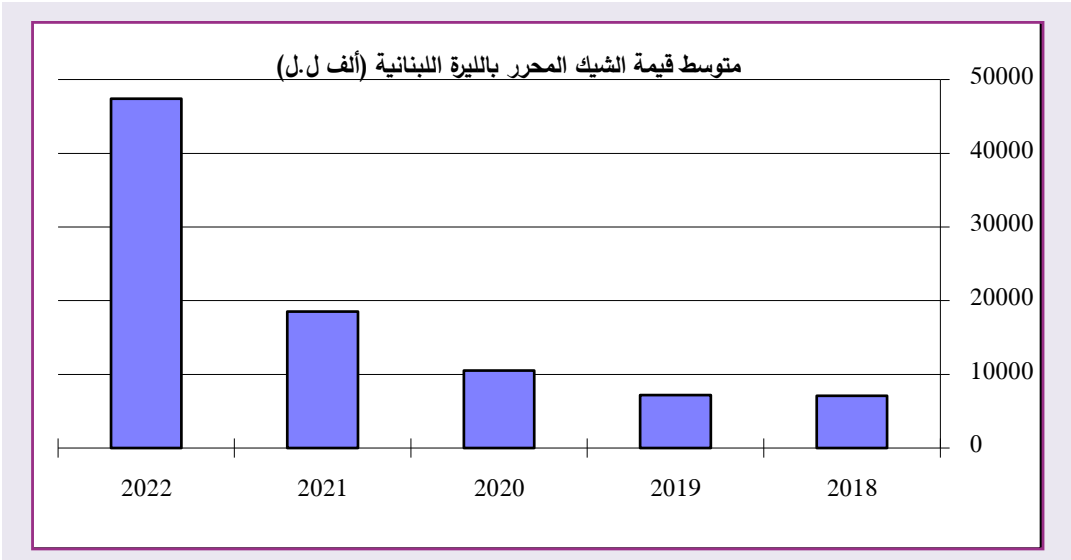

جدول رقم
16

الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية

(العدد بالآلاف والقيمة بملايين الدولارات)

	العدد					القيمة				
	2018	2019	2020	2021	2022	2018	2019	2020	2021	2022
المجموع	7183	5294	2994	1623	694	44429	34826	33881	17785	10288

المصدر : مصرف لبنان.

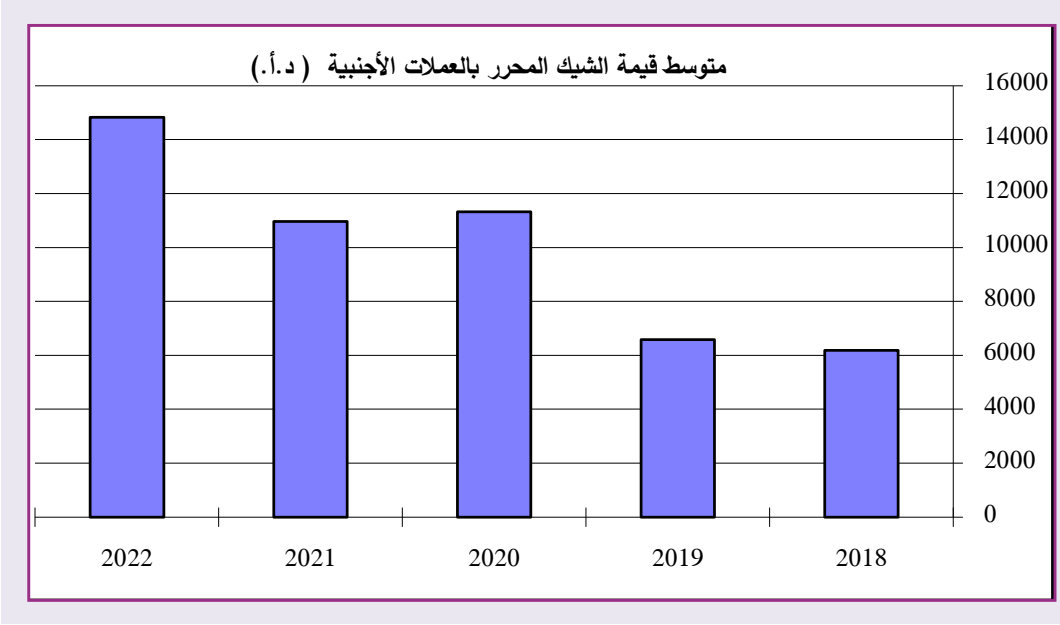

جدول رقم
17

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

(نهاية الفترة)

	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المصارف	**65**	**63**	**63**	**61**	**61**
تجارية	49	47	47	46	46
أعمال	16	16	16	15	15
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**1080**	**1058**	**992**	**893**	**782**
بيروت وضواحيها	568	562	524	465	406
جبل لبنان	211	211	198	179	162
الشمال	111	109	102	93	82
الجنوب	118	109	103	92	81
البقاع	72	67	65	64	51

المصدر : مصرف لبنان.

جدول رقم
18

توزّع العاملين في المصارف
2017 - 2022

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد العاملين في القطاع المصرفي	26005	25908	24886	22325	18815	16520
التغيّر (العدد)		*-97*	*-1022*	*-2561*	*-3510*	*-2295*
التغيّر (%)		*-0.37*	*-3.94*	*-10.29*	*-15.72*	*-12.20*
التوزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	24648	24557	23554	21091	17651	15488
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	515	513	490	484	440	382
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	842	838	842	750	724	650

المصدر : جمعية مصارف لبنان.

جدول رقم
19

تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف 2017 - 2022
(بآلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات	الحد الأدنى للأجر في لبنان
2017	4049	5658	6399	675
2018	4224	5916	6788	675
2019	4517	6087	6832	675
2020*	4504	6211	6861	675
2021**	4824	7265	8134	675
2022**	7047	12860	17385	2600

المصدر : جمعية مصارف لبنان.

* تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.
** تمّ اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الإستمارات في عامي 2021 و 2022.

جمعية مصارف لبنان

بيروت | الصيفي، شارع غورو | مبنى الجمعية
الرمز البريدي بيروت ٢٠٢٨ ١٢١٢ لبنان
ص.ب. ٩٧٦ بيروت، لبنان
هاتف | فاكس ١/ ٩٧٠٥٠٠ | ٩٦١+

www.abl.org.lb